بريماكوف وارو تيونوف

العدوان المسلح على مصر

برمايكوف وارونتينونوف

العدوان المسلح على مصر



دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية
موسكو ١٩٥٧



فى ليلة الثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) اقتحمت القوات الاسرائيلية المسلحة الأراضى المصرية. واخذت الوحدات الميكانيكية التى اجتاحت شبه جزيرة سيناء تحث السير نحو قناة السويس. وعلى أثر اقتحام اسرائيل برزت على المسرح انكلترا وفرنسا. ففى الحادى والثلاثين من تشرين الأول (اكتوبر) قام طيرانهما بقصف المدن المصرية الآمنة. وبعد بضعة ايام زُجت قوات الانزال الانكليزية الفرنسية فى منطقة قناة السويس.

وهكذا شهد العالم جريمة من اكبر الجرائم فى التاريخ، لم يقتصر أثرها على تعريض كيان مصر، الدولة المستقلة، للخطر، بل صدعت الانفراج الذى ساد العلاقات الدولية بعد توتر طويل. وتلبدت سماء عشرات البلدان بغيوم سوداء، منذرة بالويل، وباندلاع لهب الحرب. وكانت خيوط هذه المؤامرة تمتد الى مكاتب العسكريين والدبلوماسيين فى لندن وباريس وواشنطن وتل ابيب.

المستر دالس «يتنبأ»

في السادس والعشرين من ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٦ صرح وزير خارجية الولايات المتحدة في مؤتمر صحفي قائلا: «عسير علي ان اتصور مصر تؤمم قناة السويس دون تحمل العواقب». هكذا قابل الاستعمار الغربي تأميم مصر لشركة قناة السويس. فماذا يعني هذا العمل في الواقع ولماذا استتبع مثل رد الفعل هذا من قبل المستعمرين؟

في السادس والعشرين من تموز (يوليو) اعلن قرار الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس.

ان تأميم شركة قناة السويس هو خطوة قانونية مشروعة خطتها مصر، السالكة سبيل الاستقلال السياسي والاقتصادي. فهل كان بامكان مصر، التي اخذت تسير منذ سنة ١٩٥٢ في طريق التطور المستقل، ان تمر مر الكرام باعمال الاوساط الاستعمارية، هذه الاوساط التي بقيت مدة تقارب تسعين عاما، اي حتى الآونة الاخيرة، تستغل سيطرتها على القناة لغرض استعباد مصر؟ ان حصول بريطانيا العظمى على جملة من اسهم شركة قناة السويس كان تمهيدا ومقدمة لاحتلال البلاد كلها عام ١٨٨٢. وترتبط بمسألة القناة ارتباطا مباشرا تلك السياسة التي ادت الى فرض الحماية على مصر. وبحجة المحافظة على القناة رابط المستعمرون بجيوشهم في مصر. وكان وجود هذه الجيوش في مصر احدى العوائق الخطيرة التي كانت تحول بين الشعب المصري وبين تحرره الوطني. ان «سلطنة السويس البريطانية الصغيرة»

على حد التعبير ذي المغزى الذى اطلقته الجريدة الاسبانية «اريبا» على القناة، تحولت الى قلعة للسيطرة الاجنبية فى البلاد. وقد وضعت مصر ذات السيادة حدا لهذه الحالة. تلك هى الناحية السياسية للقضية.

واما ما يخص ناحيتها الاقتصادية، فبالامكان تلخيصها على الوجه التالى: ان مصر غير قادرة على الدفاع عن استقلالها وتوطيده من غير ان تنشئ وتنمى صناعة خاصة بها. غير ان انشاء الصناعة يتطلب الاموال اللازمة. اما الدول الغربية فانها فى الواقع قد امتنعت عن التسليف، بتقديمها شروطا لا تتفق واستقلال مصر. وكان طبيعيا جدا ان تلجأ مصر فى مثل هذه الحالة الى تعبئة جميع مواردها المالية الداخلية، ومنها، بطبيعة الحال، عائدات قناة السويس التى تخص مصر شرعا وقانونا. وقد كانت هذه العائدات، كما اعلن الرئيس جمال عبد الناصر، تبلغ فى العام ٣٤ مليونا من الجنيهات المصرية. وبهذا المبلغ تستطيع مصر ان تبنى فى كل سنة معملين يساويان فى قوتهما معمل التعدين الذى وضع تصميم بنائه فى حلوان. و ٣٤ مليون جنيه تساوى ما يقارب ١٠ بالمائة من مجموع النفقات المخمنة لتشييد مشروع «السد العالى» على النيل، هذا المشروع الذى تنظر اليه مصر باعتباره مهمة من أشد المهام الاقتصادية الضرورية الحاجا.

وكان لعمل الحكومة المصرية هذا اساس حقوقى ومعنوى وطيد الاركان. فقد اممت الحكومة شركة خاصة خاضعة لقوانين الدولة المصرية .واستخدمت حقا من شأن كل دولة ذات سيادة

ان تستخدمه. فقد سبق لانكلترا ان أممت بموجب القانون الصادر فى غرة كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٤٧ صناعة الفحم، وبموجب القانون المؤرخ فى أول نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٨ اممت المحطات الكهربائية، واممت كذلك حسب القانون الصادر فى الاول من ايار (مايو) سنة ١٩٤٩ صناعة الغاز، وفى مستهل سنة ١٩٥٢ اممت انكلترا قسما من صناعة المعادن. وقد عزت الحكومة البريطانية كل ذلك الى دواع اقتصادية، ولم يمار احد فى العالم كله الحكومة البريطانية فى حقها فى اجراء التأميم.

ولا يمكن ان يثير حق مصر المعنوى فى تملك القناة وادارتها أى لبس او ابهام. فقد شقت القناة بأيدى المصريين، وهلك اثناء حفرها مئة وعشرون الفا من الفلاحين المصريين، الذين سيقوا الى العمل فيها سخرة. ومولت مصر قسما كبيرا من اعمال حفر القناة. ومن يطلع على تاريخ مصر، يعرف اتم المعرفة، ان الصعوبات المالية التى واجهتها مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، هذه الصعوبات التى اودت آخر الامر باستقلال البلاد السياسى والاقتصادى جميعا، انما هى مرتبطة ارتباطا مباشرا بحفر قناة السويس وانشائها. وعلى الرغم من هذا كله لم تصبح مصر مالكة لهذه القناة التى كلف شقها كل تلك الضحايا البشرية والمادية. ولا يقتصر الامر على ذلك، بل لقد حرمت مصر فيما بعد حتى من اسهمها وحصتها فى قناة السويس.

ان تأميم شركة قناة السويس لم يؤثر اى تأثير على الملاحة الدولية عبر القناة. لقد صرح وزير التجارة المصرى السيد

ابو نصير قائلا: «اننا بتأميمنا الشركة، لم نحدث اى تغيير وتبديل فى سير اعمالها ونشاطها. وستكون الملاحة مضمونة، كالسابق، لصالح العموم. ان اصحاب الاسهم وحملة الاسهم الاساسية سينالون التعويضات عادلة. وسيبقى جميع مستخدمى الشركة وعمالها فى مناصبهم واعمالهم، بدون ايما تمييز، سواء أكانوا اجانب او مصريين».

وهذه الضمانة، التى قدمتها الحكومة المصرية قد عززت بتدابير عملية. وبالرغم من الاعمال العدوانية والتخريبية المباشرة التى ارتكبتها بعض الدوائر الغربية، فقد ضمنت مصر بعد تأميم القناة، الملاحة فى قناة السويس، ضمانة تامة، وفوق ذلك فقد زادت فى نشاط الملاحة هناك. ولم تنقض الملاحة فى القناة الا بعد العدوان عليها.

تلك هى قضية تأميم شركة قناة السويس.

واما الغرب فقد قابل هذا العمل بمنتهى الجفاء والحفيظة. وكان طبيعيا ان يثير ذلك ثائرة المستعمرين على هذا النحو. اولا: لأن تأميم الشركة قد حرم حماة الاسهم الانكليز والفرنسيين من ارباح طائلة، كانوا يبتزونها من استغلال طريق مائى، يمر عبر الاراضى المصرية، ثانيا: ان التأميم قد عزز مواقع مصر المستقلة، التى اخذ دورها يتعاظم بصفتها قائدا للعالم العربى، النافض عن كتفيه اغلال العبودية الاستعمارية. وثالثا ــ وهذا ما ينبغى ان نعيره فائق الاهمية ــ هو ان المستعمرين قد افزعتهم هذه «السابقة». ففى عصر الحركة الصاعدة الظافرة التى تتحركها شعوب الشرق نحو التحرر من اغلال النظام الاستعمارى، يمكن

ان يكون نجاح مصر دافعا وعلما للنضال فى سائر البلدان، ومنها البلدان التى تقع فى القارات الاخرى. وكان شن الحرب على مصر محاولة يائسة من المستعمرين القدماء، ارادوا بها وقف وصد السير العاصف، سير الحركة التحررية الوطنية التى تتحركها الشعوب الى الامام، ومحاولة لارعاب شعوب الشرق و وضع النير الاستعماري فى رقابها من جديد. وكانت مصر اول ضحية للعدوان، ذلك لانها باعمالها الحاسمة ضربت مثلا حسنا فى الدفاع عن حقوقها الوطنية وعن سيادتها.

وكانت المغامرة فى مصر تستهدف زيادة التوتر الدولى. فالاحتكارات الاستعمارية، وقد ساءها الانفراج الذى حصل فى الوضع الدولى، حاولت عن طريق العدوان على مصر ان تعود بالعالم الى الحرب الباردة، التى احرزت ابانها ارباحا طائلة.

قال جون فوستر دالس: «عسير على ان اتصور مصر تؤمم قناة السويس دون تحمل العواقب». ولم يكن قوله هذا مجرد تهديد اجوف. وسواء أكان ذلك عن عمد او غير عمد فان وزير خارجية الولايات المتحدة، قد ازاح الستار عن المؤامرة المبيتة.

مؤامرة لندن وباريس

فى العشرين من شباط (فبراير) سنة ١٩٥٥ عقد فى السفارة البريطانية فى القاهرة اجتماع حضره رئيس وزراء بريطانيا العظمى السر انطوني ايدن، وكان مارا فى رحلة،

والرئيس المصرى جمال عبد الناصر. وهذا ما كتبته الجريدة المصرية المطلعة «اخر ساعة» عما دار بينهما من حديث: «سأل ناصر بصراحة: «هل تنوى انكلترا ان تقوم بأعمال حربية ضدنا؟» فجلس ايدن بسرعة وقال بلهجة لا تدع مجالا للشك: «بريطانيا تقوم بهجوم عليكم؟ انه امر سخيف ولا يمكن تصوره».

وبعد سنة وثمانية اشهر، عندما بدأت القوات المسلحة الانكليزية الفرنسية تقذف حمم قنابلها على المدن المصرية، وانزلت القوات فى منطقة قناة السويس، استمر رئيس الوزراء البريطانى يؤكد ان انكلترا لا تعتزم الهجوم على مصر. وان القضية لا تعدو اعمالا بوليسية، هدفها الفصل بين القوات الاسرائيلية والمصرية.

ومعنى ذلك انه لم يقع اى عدوان، وانه لم تجر من اجل ذلك اية تحضيرات دقيقة خلال عدة اشهر، ومعنى ذلك ايضا انه لم تبيت قبل ذلك اية مؤامرة استعمارية فظيعة ضد مصر. واما الحقائق فتنفى هذا الزعم الكاذب وتبطله كل البطلان.

فلو اردنا تحليل سياسة انكلترا وفرنسا بعد تأميم مصر شركة قناة السويس، لبدا امامنا فى الحال جانبان، شكلان مختلفان للسياسة التى سارتا عليها، اولهما هو الاشتراك فى المؤتمرات، وفى تنظيم «بعثة منزيس»، وما يدعى «بجمعية المنتفعين بقناة السويس»، وفى مباحثات مجلس الامن، واخيرا فى المفاوضات مع وزير خارجية مصر فى هيئة الامم المتحدة. وكل هذا يعرض لنا، بوجه عام، المحاولة التى بذلت للتوصل بالوسائل السياسية الى حل مسألة السويس وفقا لمصالح الدوائر الاستعمارية. كل

هذه الاعمال كانت تشفع بتصريحات لا حصر لها حول «الرغبة الراسخة عند انكلترا وفرنسا فى حل مسألة السويس بالوسائل السلمية». غير انه كان للسياسة الانكليزية الفرنسية فى مسألة السويس جانب اخر، هو الجانب الذى اعد وراء الكواليس وفى الكتمان، والذى تحاول الدعاية الاستعمارية انكاره بكل عناد وصلف. ذلك هو الاستعدادات الحربية، والتحضير للعدوان على مصر.

كتبت جريدة «نيوز كرونيكل» الانكليزية تقول: «على اثر تأميم مصر لقناة السويس انشئت فى الحال لجنة خاصة من هيئة اركان الحرب العامة، بدأت تضع مشروعا لاحتلال القناة». وقد اكدت ذلك الجريدة الانكليزية «الديلى ميل» منذ الثلاثين من تموز (يوليو) سنة ١٩٥٦، اذ كتبت قائلة ان ممثلى الغرب قد بحثوا «مشاريع حربية لفرض تسوية فى مصر».

ولكن هذه المشاريع لم توضع موضع التنفيذ فى الحال. ولا يمكن ان يكون سبب ذلك، بطبيعة الحال، الرغبة فى استنفاد الامكانات كافة لتسوية المسألة بالوسائل السلمية. فالقضية واضحة، وهى كما كتب الصحافى الفرنسى مارسيل فوريه، قائلا: «ان هيئات اركان الحرب كانت قد اخذت على حين غرة وفوجئت، فامتنعت عن ان تأخذ على عاتقها المسؤولية عن حملة غير مهيأة. وطلبت تأجيل الحوادث لمدة شهرين، فامهلت هذه المدة».

وهناك مصادر اخرى تقول انه كان يمكن ان تبدأ العمليات الحربية الانكليزية الفرنسية مباشرة بعد التأميم، الا انها اجلت فى سبيل استكمال اعدادها. ففى الثانى عشر من كانون الاول

(ديسمبر) سنة ١٩٥٦ جرت فى البرلمان الانكليزى، المحاورة التالية التى لا تخلو من الفائدة، بين النائب العمالى زيلياكوس وزير الطيران البريطانى بيرتش. زيلياكوس: لماذا وجهت الحكومة الانكليزية فى بدء ازمة السويس الى الحكومة الفرنسية طلبا بتأجيل العمليات الحربية فى منطقة القناة ستين يوما؟ بيرتش: لم توجه الحكومة الانكليزية الى الحكومة الفرنسية طلبا من هذا النوع. زيلياكوس: هل بلغ علم الوزير، ان وزير الدفاع الفرنسى بورجيس. مونورى، قد صرح فى العشرين من تشرين الثانى (نوفمبر) ان طلبا كهذا قد طُلب فى نهاية تموز (يوليو)، وان الحكومة الفرنسية قد وافقت، لهذا السبب بالذات، على تأجيل العمليات الحربية التى ارادت هى ان تبدأها فورا؟ فهلا عُنى الوزير بان تكون اقواله متفقة مع اقوال شريكه الفرنسى؟ (تصفيق من المعارضة وصيحات «أجب»). بيرتش — يصمت. وهذا الصمت ابلغ، فى الافصاح، من اية كلمات.

ان المهلة التى مُنحتْها السلطات العسكرية انما تقضت فى اعداد العدوان اعدادا دقيقا. ثم سرعان ما حلت المسألة المتعلقة بقاعدة انطلاق الهجوم. ففى الرابع والعشرين من تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٥٦ كتبت المجلة الانكليزية «ايكونوميست» تقول: «منذ المراحل الاولى، رفضت فكرة الهجوم على السويس، من عدن كقاعدة لذلك الهجوم، لانها فكرة غير عملية. وكذلك عدل عن فكرة مهاجمة الاسكندرية من ليبيا، بالرغم من ان الشائعات حول هذه الخطة قد طرقت مسامع الرئيس ناصر، فارسل الى الاسكندرية فى الثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) احسن لواء من الويته

المدرّعة. وأما قبرص فهى اقرب القواعد الى مصر، واكد رؤساء الاركان انها ضرورية لهم». واختيرت مالطة قاعدة اخرى بعد قبرص.

وسرعان ما بدأت تعبئة واسعة للاحتياطيين من سلاح الهندسة والمواصلات ورجال تزويد المدفعية والآليات والتموين والتجهيز. واخذت تزج الوحدات العسكرية فى جزيرتى قبرص ومالطة. ففى اليوم التالى لاختتام مؤتمر لندن للدول الاثنتين والعشرين حول مسألة قناة السويس كتبت جريدة «الديلى ميل» تقول: «كانت القوات المسلحة الانكليزية والدبابات والاسلحة، خلال الاسابيع الثلاثة الاخيرة، ترسل كل يوم تقريبا الى المنطقة الشرقية للبحر الابيض المتوسط». وقد سمح رسميا للقيادة الفرنسية ان ترسل قواتها المسلحة لترابط فى القواعد الانكليزية الواقعة فى القسم الشرقى من البحر الابيض المتوسط. وبدأ بسرعة زج القوات الفرنسية فى جزيرة قبرص.

ولكن ما هو الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة؟ اننا سنعالج بصورة خاصة، فى احد الفصول القادمة، السياسة الامريكية اثناء العدوان المسلح على مصر، وسنسعى لنعرض ونكشف اسبابها الموضوعية. ومع ذلك، ففى وسعنا الآن ان نقول ان الولايات المتحدة لم تكن دون سهم ونصيب فى المؤامرة المبيتة المهيأة. لقد كانت الولايات المتحدة على علم بها. وقد كتب اونيل مراسل جريدة «الديلى نيوز»، يقول ان دائرة الاستخبارات المركزية فى الولايات المتحدة الامريكية قد احاطت، قبل وقوع الحوادث، البيت الابيض علما بالهجوم المقرر شنه على مصر.

وهناك تصريحات عديدة ظهرت في الصحف الامريكية قبل الهجوم على مصر، وهذه التصريحات لا تقتصر على اعلامنا بان الدوائر الخاصة في الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بالعدوان، وانما تتحدث ايضا عن ميل تلك الدوائر وتحريضها على العدوان.

واليكم احد تلك التصريحات، وقد اخذناه من المجلة الامريكية «يونايتد ستيتس اند ورلد ريبورت» الصادرة في السابع عشر من آب (اغسطس) سنة ١٩٥٦. كتبت المجلة تقول: «سوف لا تقوم في مستهل الحزب امام الاسطولين الانكليزي والفرنسي صعوبات كبيرة لاحتلال الميناء الرئيسي والقاعدة الحربية البحرية المصرية، الاسكندرية، ومدينة بورسعيد الواقعة عند مدخل البحر الابيض المتوسط المؤدي الى قناة السويس. ويرى الخبراء العسكريون، ان جنود المظلات الغربيين الذين ستلقيهم في السويس، الطائرات المحلقة من قواعدها في قبرص، او فيافريقيا الشمالية الفرنسية، او في اي مكان آخر، سيكون بامكانهم تماما ان يحتلوا منطقة القناة. ومتى سقطت القناة في ايدي الانكليز، واحتلت الجيوش الغربية الاسكندرية والمطارات المصرية الرئيسية، استطاعت قوات غير كبيرة نسبيا ان تدخل القاهرة».

لقد اظهرت الحوادث فيما بعد، وخاصة بعد اعلان «مذهب ايزنهاور»، ان الولايات المتحدة كانت تعير انتباها مباشرا لعدوان انكلترا وفرنسا على مصر، وانها كانت تسير وراء اهدافها الاستعمارية.

لقد اعد الغرب عدوانه باذلا جهودا كبيرة. ولكن، على الرغم من الاستعداد الذى جرى فى سرعة كافية، للقيام بالهجوم، فان هذا الهجوم لم يشن فى الموعد المضروب له سلفا. ويمكن ان نذكر من بين الاسباب التى أدت الى تأجيل جديد فى الموعد، السبب التالى، ذلك ان المبادرين الى العدوان كانوا يسعون ان يقع الهجوم على مصر ونشوب العصيان المعادى للثورة فى المجر فى آن واحد، هذا العصيان الذى ارادوا له أن يهيىء لهم، حسب رأيهم، الظرف الملائم لشن العمليات الحربية ضد مصر. ثم لا بد ان نشير الى سبب هام آخر أدى الى تأجيل موعد الهجوم حتى نهاية شهر تشرين الاول (اكتوبر)، وهو ان اسرائيل لم تكن قد اعدت بعد لتقوم بدورها الاستفزازى الذى انيط بها.

اسرائيل فى دورها الاستفزازى

فى الرابع من تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٥٦، تكلم رئيس وزراء فرنسا غي موله امام اجتماع للفريق البرلمانى التابع للحزب الاشتراكى، مشيرا الى نتائج تأميم شركة قناة السويس، وقال: «انه على الرغم مما قد يتبادر الى الذهن، فان مصر لم تنتصر». وعندما سئل غي موله فى اجتماع وزارى ان يوضح سبب تفاؤله، حمل منتقديه على السكوت، بقوله: «ان هذا سر من اسرار الدولة، وليس بامكانى ان ازيد شيئا على ما قلت».

وقد اظهرت الحوادث ماذا كان يعني رئيس الوزراء الفرنسي بكلمته ذات المغزى، «سر من اسرار الدولة». لقد كان الغرب يعد اسرائيل للظهور على المسرح.

ومع ذلك لم يكن بوسع حتى اولئك الذين يسلكون سبيل العدوان ان يتجاهلوا الرأى العام كل التجاهل. فالذريعة التى يتوسل بها الى العدوان كانت ضرورية حتى لهتلر. ألم يزعم هذا ان هجومه على الاتحاد السوفييتى انما كان ردا على تحشدات الجيوش السوفييتية التى تتمركز، حسب دعواه، على الحدود الغربية السوفييتية. وكانت الحجة والذريعة لازمتين كذلك لانكلترا وفرنسا. ولا اسهل من ان تكون الذريعة هنا، هى الحرب المصرية الاسرائيلية. لقد اعلنت انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية فى بيانها الثلاثى الصادر سنة ١٩٥٠ عزمها على زج قواتها فى منطقة الشرق الادنى فى حالة نشوب عمليات حربية. وفى الوقت ذاته توجد فى معاهدة سنة ١٩٥٤ الانكليزية المصرية مادة تخول انكلترا الحق فى جلب قواتها الى منطقة قناة السويس فى حالة وقوع هجوم من الخارج على احدى البلدان العربية او تركيا.

ومنذ اوائل آب (اغسطس) سنة ١٩٥٦ اشتدت استعدادات اسرائيل للهجوم على مصر. وفى الثانى عشر من تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٥٦ كتب الصحفى الايطالى ماركو تشيزاريني سفورزا، الذى كان فى بيروت اثناء تطور حوادث المأساة، مقالة نشرتها جريدة «بائيزه سيرا» عنوانها «الدسائس الدبلوماسية وحقيقة العدوان الاسرائيلى». كتب سفورزا ان الانباء التى توصل

اليها قد استقاها من مصادر جديرة باتم الثقة. ونحن لا نرى بأسا من ان نقتبس مقاطع مسهبة من هذه المقالة الممتعة للغاية، التى كتبها هذا الصحفى الواسع الاطلاع، على ما يبدو:

«سبق لانكلترا ان عرضت مسألة امكان اشتراك اسرائيل فى حل قضية السويس بادئ الامر، فى مستهل آب (اغسطس) بمناسبة المؤتمر الاول لمندوبى انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة... وقد قرر بينو ولويد ان تستغل الخلافات بين مصر واسرائيل. واقترح لويد فيما اقترح، لتوسيع هذه الفكرة، المشروع التالى:

ا) عمليات «وقائية» تقوم بها اسرائيل ضد مصر. وزحف القوات الاسرائيلية فى اتجاه قناة السويس.

ب) زج القوات الانكليزية الفرنسية فى منطقة قناة السويس وفقا للتصريح الانكليزى الفرنسى الامريكى الصادر سنة ١٩٥٠.

وقد اثار مشروع لويد فى بادئ الامر معارضة دالس، الا ان دالس، بعد الاصرار المطلق الذى ابدته انكلترا وفرنسا، وافق على المشروع، شريطة ان يبقى مشروعا احتياطيا. وفى تشرين الاول (اكتوبر) عادت الحكومة الانكليزية، بمبادرة من لويد، الى هذا المشروع، وذلك لانها رأت ان المبادئ الستة التى اقرها مجلس الامن لحل مسألة السويس، والمقترحات الاخيرة التى قدمتها الحكومة الهندية، ستؤدى، ولا مناص، الى عقد اتفاقية دولية بشأن استخدام قناة السويس، اتفاقية تنفى امكان الغاء التأميم».

وهناك شهادة اخرى تنبئ عن المؤامرة التى بيتت مع اسرائيل. فقد نشرت وكالة الانباء الامريكية المعروفة «اسوشييتيد

برس» معلومات بهذا الصدد، ذات اهمية بالغة. وجاء فى مقال رئيسى نشر فى ملحق لنشراتها، ان «مراسلى وكالة «اسوشييتيد برس» قد حللوا، طوال اسبوعين او اكثر، الانباء الواردة وتحدثوا الى عشرات من الاشخاص الذين مكنتهم مراكزهم من الاطلاع على هذه الحالة او تلك فى الاوضاع الناشئة، والذين كانوا على استعداد لبحث هذه المسائل، شريطة الا تذكر اسماؤهم».

بنتيجة تحليل الحوادث، تعطينا وكالة «الاسوشييتيد برس» الصورة التالية:

الاتصالات الفرنسية الاسرائيلية. ازدادت هذه الاتصالات واتسعت بسرعة بعد التأميم. والممثلون لكلا البلدين «قد اعترفوا» فى احاديثهم الخاصة، «بان حكومتيهم قد وضعتا معا مشروعا للهجوم على مصر». وقد كان ضباط الاركان الاسرائيليون قابعين فى وزارة الدفاع الفرنسية طوال الوقت، اى قبيل الايام الاخيرة التى سبقت الهجوم. وقد لاحظت هيئات الاستخبارات الامريكية قبل العدوان الاسرائيلى بثلاثة ايام اتساع الارتباطات والاتصالات البرقية واللاسلكية بين فرنسا واسرائيل اتساعا ملحوظا متزايدا.

الاتصالات الانكليزية الاسرائيلية. كان الانكليز على علم تام بتفاصيل استعدادات اسرائيل للهجوم على مصر. ولم يعلم هل ادلى بتصريحات رسمية، او ان الامر اقتصر على التلميحات. ومهما يكن الامر «فان الانطباع الذى تكون عند اسرائيل هو انها تستطيع ان تعتمد على خطة المماطلات فى

مجلس الامن خلال ٥ الى ٦ ايام، ريثما تثبت اقدام قواتها فى مصر».

وما ان وقع الاتفاق حتى اشتد تدفق الاسلحة سرا على اسرائيل، من الغرب. وقد استخدمت هذه الاسلحة والعتاد فيما بعد ضد مصر فى شبه جزيرة سيناء. شاهد على ذلك، التصريح الذى ادلى به رئيس الاركان العامة للجيش الاسرائيلى، موشى دايان فى الرابع عشر من شهر كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٦. فبعد ان اشار موشى دايان هذا، فى بدء تصريحه الى اهمية استخدام المواد الحربية الفرنسية فى شبه جزيرة سيناء من قبل الجيش الاسرائيلى، قال: «ان هذه المواد الحربية قد وضعت تحت تصرفنا بفضل السياسة الفرنسية الحكيمة البصيرة».

وفى نهاية تشرين الاول (اكتوبر) انتقل المتآمرون الى مرحلة الاتفاق المباشر على التفاصيل. وفى اثناء التشاور وتبادل الاراء بحثت مسألة عدد القوات الاسرائيلية التى يجب عليها ان تشترك فى العمليات الحربية، وخطة سيرها، ووقت زحف الارتال الآلية. وتقول بعض المصادر ان الانكليز وضعوا تحت تصرف اسرائيل كل المعلومات التى كانت لديهم عن قوات مصر المسلحة. ويثبت ماركو تشيزاريني سفورزا، الذى اوردنا اقواله قبل الآن انه قد اشير فى اثناء هذه المشاورات، الى النقاط التى كان يجب على القوات الاسرائيلية ان تحتلها، وفى الدرجة الاولى، نقاط القسيمة والكونتيلا والنخل وغيرها.

وفى السابع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) اشترك ضباط الاركان الاسرائيليون فى آخر اجتماع عقدوه مع زملائهم

الفرنسيين فى باريس قبيل الهجوم. وفى اليوم ذاته دار حديث طويل بين السفير الانكليزى فى اسرائيل، نيكولس، وبين رئيس الوزراء بن غوريون.

واعدت ماكنة العدوان وجهزت للعمل.

قال الرئيس المصرى جمال عبد الناصر: «ان مصر قبلت اقتراح السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة همرشيلد بشأن الاجتماع بممثلى انكلترا وفرنسا فى جنيف يوم التاسع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر). وماطلت حكومتا انكلترا وفرنسا فى الجواب، سعيا منهما وراء ايجاد ذريعة لاحباط هذا اللقاء. وقد فهمنا السبب الحقيقى لهذه الاعمال مؤخرا. ذلك ان حكومتى لندن وباريس لم تماطلا الّا لتنفذا فى هذا اليوم امرا آخر، هو اللقاء، ولكن لا مع مصر، بل مع اسرائيل، وليس فى جنيف، بل فى سيناء».

عمليات «الفرسان»

قبل الهجوم الاسرائيلى على شبه جزيرة سيناء بيوم واحد، تلقت عمارة ضخمة من عمارات الاسطول الحربى البحرى البريطانى امرا بالاقلاع من جزيرة مالطة والتوجه الى القسم الشرقى من البحر الابيض المتوسط. وكانت هذه العمارة تتألف من حاملتين للطائرات وطرادين، وعدد من النسافات وجملة من السفن الاخرى. ولذر الرماد فى العيون اذيع بيان رسمى يزعم ان «الاسطول قد رفع مراسيه وابحر للاشتراك فى دورة تدريبية». وفى الوقت نفسه اذيع امر للواء

الانزال الجوى الانكليزى المرابط فى جزيرة قبرص ان يكون على استعداد للعمليات الحربية. واتخذت فرنسا كذلك مثل هذه التدابير والخطوات. فمنذ الثانى والعشرين حتى السادس والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) غادرت تشكيلات كبيرة من الاسطول الفرنسى قاعدتها فى طولون. وفى الصباح الباكر من يوم ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) وصل الى اسرائيل سربان من الطائرات الفرنسية، احدهما السرب الثانى من ديجون، وهو مجهز بطائرات «ميستير»، والاخر سرب الطائرات «ف ـ ٨٤» من سان ديزيه. وقبل بدء الهجوم على مصر ببضعة ايام وصلت الى اسرائيل الدبابات الفرنسية. و قد كتبت جريدة «مانتشستر غارديان» تقول: «ان عددا من شهود العيان فى حيفا قد رأوا عشرات من الدبابات الفرنسية يجرى تفريغها من السفن... وكانت شارات الجيش الاسرائيلى توضع عليها حالما تصطف فى منطقة الرصيف».

وفى ليلة الثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) هاجم المعتدون الاسرائيليون سيناء، وبدأوا زحفهم صوب قناة السويس. وقد ساعدهم الطيران الفرنسى سرا. كتبت مجلة «نيوزويك» فى العشرين من تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٥٦ تقول: «ان من المحتمل ان ينكروا ذلك. ولكن ما اصبح معروفا هو ان الطيران الفرنسى قام بصورة منتظمة بنقل المؤن والسيارات والمدافع والعتاد الى القوات المسلحة الاسرائيلية فى شبه جزيرة سيناء».
وكتبت «مانتشستر غارديان» ان الطائرات الفرنسية، التى كان يقودها طيارون فرنسيون، ببدلاتهم العسكرية الفرنسية، قامت

بدون هام، بل ويمكن القول انها قامت بالدور الفاصل فى الهجوم الاسرائيلى على صحراء سيناء». اما المدير العام للقوات الجوية الفرنسية لافوره فقد تكلم اثناء مراسم استقبال الطيارين الفرنسيين الذين عادوا فى الثامن عشر من تشرين الثانى (نوفمبر) الى قاعدتهم الجوية فى ديجون، وكان فيما قاله: «كان على البلاد كلها ان تحيى مآثركم، ولكنها سوف لا تعرف شيئا عن مآثركم». ولكن هذه «المآثر» اصبح يعرفها الناس اليوم، لا فى فرنسا وحدها، بل فى الانحاء البعيدة جدا عن فرنسا.

كان الهجوم الاسرائيلى على مصر اول مرحلة من الخطة العامة التى وضعها المعتدون والتى اطلق عليها الاسم الرمزى «عمليات الفرسان». وقد سبق ان قلنا ان هذا الهجوم قد اعد ليكون ذريعة لزج القوات الانكليزية الفرنسية. ولكن ذلك ليس الا قسما من الخطة الاستراتيجية الحربية. فقد قال جمال عبد الناصر فيما بعد: «ان خطة الاعداء كانت تستهدف، من وراء الهجوم الاسرائيلى، استدراج القوات المصرية الرئيسية الى سيناء، ثم فصلها هناك اثر احتلال منطقة قناة السويس. والخطوة التالية كانت احتلال مصر كلها التى سوف لا يكون باستطاعتها ان تقاوم بدون الجيش، بعد وقوعه فى فخ سيناء».

وبعد بضع ساعات من بدء الهجوم الاسرائيلى، اى فى صباح الثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) دعا رئيس وزراء بريطانيا العظمى انطونى ايدن الى عقد اجتماع كامل للوزارة: وبعد انتهاء الاجتماع وصل من باريس رئيس الوزراء الفرنسى، غي موله، ووزير الخارجية كريستيان بينو. وفى

الساعة الرابعة نهارا حسب توقيت غرينويتش استلمت مصر واسرائيل الانذار النهائى المطالب بسحب القوات الى عشرة اميال عن قناة السويس. وطلبت انكلترا وفرنسا من مصر كذلك «السماح» باحتلال المواقع الرئيسية، فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس. واعطيت مهلة قدرها ١٢ ساعة بغية اعمال الفكر. اما اسرائيل فقد وافقت فى الحال، كما كان منتظرا، على طلب توقف القوات على مسافة ١٠ اميال من قناة السويس. ونقول بصراحة، ان المهمة الاستفزازية التى انيطت بها، قد نفذت واما مصر فقد رفضت، لاسباب مشروعة تماما، ذلك الانذار الشائن الذى قدمته انكلترا وفرنسا، والذى يعرض سيادة البلاد لضربة مهلكة. وفى يوم الحادى والثلاثين دخلت القوات الانكليزية الفرنسية فى حرب ضد مصر. وبدأت المرحلة التالية للعمليات، هى مرحلة العمليات الحربية الانكليزية الفرنسية ضد مصر.

وهذه العمليات يمكن تقسيمها الى مرحلتين: الاولى، مرحلة العمليات التمهيدية التى قامت بها القوات الجوية الحربية فى سبيل السيطرة الجوية ومحاصرة المطارات المصرية. وقد استمرت هذه العمليات من ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) حتى نهاية يوم ٤ تشرين الثانى (نوفمبر). وفى هذه الايام كانت قاذفات القنابل الخفيفة والمتوسطة تشن غاراتها ليل نهار على المدن المصرية الآمنة، بقصد نشر الفزع والرعب بين السكان. والمرحلة الثانية هى احتلال منطقة القناة. فقد حشد حتى اليوم الرابع من تشرين الثانى (نوفمبر)، بالقرب من جزيرة قبرص، عدد كبير من السفن حاملة قوات الانزال البحرية. ولتأمين انزال هذه

القوات، القيت فى فجر اليوم الخامس من تشرين الثانى (نوفمبر) قوات انزال جوية فى منطقة بورسعيد. وقبل القاء هذه القوات، واثناء ذلك، شن الطيران الانكليزى الفرنسى غارات مركزة على المدينة. وتعرضت احياء السكنى فى بورسعيد لقصف وحشى من الجو ومن مدفعية البارجة الفرنسية «جان بار» وطراد ونسافة وبعض سفن التغطية. وفى السادس من تشرين الثانى (نوفمبر) انزلت فى منطقة بورسعيد قوات المشاة البحرية الانكليزية الفرنسية. وخلال المعارك التى خاضها المتدخلون، تقدم هؤلاء نحو الجنوب، واحتلوا جملة من المراكز فى منطقة قناة السويس.

تلك هى الخطوط الرئيسية للعمليات الحربية التى شنها المعتدون على مصر. ولكن بالرغم من ان الجيش الاسرائيلى قد تمكن من شغل منطقة واسعة، وان المتدخلين الانكليز والفرنسيين احتلوا بعض النقاط عند مدخل قناة السويس، فأن هناك كل ما يبرر القول بأن العمليات قد فشلت فشلا تاما. ولنأخذ قبل كل شئ مسألة مواعيد تنفيذ الخطط. فقد كانت القيادة الانكليزية الفرنسية تأمل من وضعها عمليات «الفرسان» ان تحصل على نجاح خاطف. وقد اعلن وزير الحربية البريطانية انطونى هيد بصراحة، ان احتلال مصر سيتم فى ٢٤ ساعة. اما فى الواقع فانه بعد خمسة ايام من القصف الجوى على المواقع العسكرية المصرية والمطارات، اصبح الامر يتطلب من القوات الانكليزية الفرنسية ٣٦ ساعة اخرى حتى تتقدم مسافة... قدرها ٢٥ ميلا فى مجرى القناة. وعدا ذلك فقد اخفقت احدى نوايا المتدخلين

الاستراتيجية الرئيسية: ونعنى فصل وتقطيع قوات الجيش المصرى الرئيسية فى شبه جزيرة سيناء. فالقيادة العامة للقوات المصرية المسلحة لم تزج بجيشها لمقابلة اسرائيل فى سيناء، بل ساقته الى منطقة القناة. وثالثا، ان الفشل لم ينزل بمشاريع احتلال مصر كلها وحسب، بل شمل ايضا النقطتين الاخريين من النقاط الثلاث التى سميت فى الانذار النهائى الانكليزى الفرنسى، وهما نقطتا الاسماعيلية والسويس اللتان اعتبر المعتدون احتلالهما اول مهمة رئيسية.

لقد بعثر الشعب المصرى الباسل حسابات استراتيجيى لندن وباريس وطوح بها.

مصر تصد العدوان

عندما وضع المستعمرون الانكليز والفرنسيون تفاصيل مشروع الهجوم على مصر، لم يحسبوا حساب أمر اساسى، لم يقدروا الروح الكفاحية الجياشة فى صدر الشعب المصرى، الذى عرف فرحة الحياة الحرة، وغدا على استعداد للذود عنها حتى آخر قطرة من دمه. ولم تأخذ القيادة الانكليزية الفرنسية بالحسبان او تقدر قوة الجيش المصرى وقدرته على المقاومة.

ومن المعلوم ان مصر بعد ثورة عام ١٩٥٢ التحررية مباشرة، أخذت تنهج طريق تعزيز جيشها الوطنى. فقد ادخلت فى هيئته القيادية واركان حربه دماء جديدة زادته قوة وايدا. واتخذت الحكومة جملة من التدابير الفعالة الحازمة لتزويد الجيش بأحدث المعدات والآلات الحربية. وفى مدة قصيرة اتقن

افراد الجيش المصرى فن استعمال هذه المعدات والآلات وقد صرح الرئيس جمال عبد الناصر قائلا: «ان مقاتلاتنا من طراز «ميغ-١٧» كانت مفاجأة غير منتظرة للعدو، وقد اظهرت انها تتفوق على المقاتلات الفرنسية «ميستير-٤».

لقد اثبت الجيش المصرى كفاءته الحربية. وحسب المعلومات التى اذاعتها القيادة العامة للجيش المصرى، فقد الغزاة الانكليز والفرنسيون والاسرائيليون خلال اسبوع من العمليات الحربية اكثر من تسعين طائرة، كما ارسلت الى قاع البحر عدة من سفن العدو الحربية. وفقد الجيش الاسرائيلى اكثر من ٣٥٠٠ شخص بين قتيل وجريح.

هناك وقائع عديدة تتحدث عن بطولة المحاربين المصريين. ونحن نعرض نتفا منها لا اكثر. فوق مطار «كبريت» هاجم ثلاثة طيارين مصريين بطائراتهم ثمانى طائرات للعدو فاسقطوا ثلاثا منها واضطرت الاخرى للفرار. وجرح عريف مصرى فى فخذه جرحين، لكنه رفض هجر سلاحه والذهاب الى المستشفى، واستمر فى قتل العدو وابادته الى ان اصابته قذيفة من قذائف العدو وصرعته. وتقدم ضابطان من ضباط الاسطول المصرى الى موت كانا متأكدين من انه لا ريب فيه، فقادا زورقا من زوارق الطوربيد، وهاجما البارجة الفرنسية «جان بار».

وحاربت القوات المسلحة المصرية الغزاة الاسرائيليين فى شبه جزيرة سيناء بشجاعة، وانزلت بهم خسائر فادحة. وقاومت كتيبة مصرية فى شرم الشيخ الواقع عند مدخل خليج العقبة مدة سبعة ايام مقاومة ضارية محتفظا بمواقعه ضد قوات تفوقه مرات عديدة.

ان الروح الكفاحية العالية عند الجيش المصرى تستند الى عاملين هامين اساسيين، اولهما: ان الجيش المصرى يدافع عن قضية عادلة، عن مكتسبات شعبه التاريخية وعن حريته واستقلاله. وثانيهما: ان الجيش المصرى مؤيد تأييدا مطلقا من قبل شعبه، فى حين ان الغزاة الانكليز والفرنسيين والاسرائيليين الذين اقتحموا الاراضى المصرية غاصبين، كانوا محاطين ببحر مزبد مرعد من الحقد والضغينة الشعبيين.

وقد اتخذت الحكومة المصرية منذ اللحظة الاولى لبداية العدوان موقفا حازما راسخا. واصدرت فى البلاد جملة من المراسيم لاتخاذ تدابير استثنائية. فقد اعلنت التعبئة العامة، وعطلت المدارس تعطيلا موقتا. واصدرت الاوامر الى جميع مالكى وسائط النقل ان يسلموها الى قيادة الجيش المحلية. واتخذت الحكومة المصرية تدابير اقتصادية لتوطيد الاقتصاد الوطنى ودعمه لكى يكون قادرا على مواجهة الحصار الاقتصادى الذى ضربه المعتدون. وصادرت الحكومة المصرية اموال الشركات الانكليزية والفرنسية العاملة فى البلاد. وصودرت على الاخص مؤسسات النفط التى تخص رأس المال الانكليزى الفرنسى. وحجزت اموال البنوك الانكليزية والفرنسية فى مصر.

وقد قوبلت هذه التدابير الحازمة التى اتخذتها الحكومة بتأييد شعبى عام. ونهضت البلاد كلها الى الكفاح ملبية النداء الداعى الى مقاومة العدو مقاومة حازمة حاسمة. وفى كل مكان ايد السكان الجيش المصرى وساندوه. وكانت القوى المسلحة تزداد كل يوم وتنمو مستوعبة سيل المتطوعين. وحتى قبل ذلك

الحين، اى منذ شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٥٦ كان قد انشىء
الى جانب الجيش النظامى جيش التحرير الوطنى، وذلك وفق
مرسوم اصدره رئيس الجمهورية، وقد تألف جيش التحرير هذا
من الوطنيين المتطوعين. وعين وزير التعليم بمصر، كمال الدين
حسين، قائدا لجيش التحرير الوطنى. وفى اليوم التالى
للعدوان على الارض المصرية، تقدم الى مراكز التجنيد فى
البلاد، خمسة وثلاثون الفا من المتطوعين الذين اتموا الدورة
التدريبية للقيام بحرب الانصار وعمليات الانصار. وانشئت
تقريبا فى جميع المدن المصرية مراكز لاعداد المتطوعين
الجدد وتدريبهم العسكرى. واسست فى المديريات اركان
حرب فرعية لجيش التحرير الوطنى. واستلم الاسلحة مئات
الالوف من الناس، من عمال وفلاحين وحرفيين وطلبة ومثقفين
وتجار ورجال دين، وانتموا الى جيش التحرير الذى اكتسب
طابعا جماهيريا شعبيا اصيلا. وكان بين المتطوعين عدد لا
يستهان به من النساء الوطنيات الغيورات اللواتى ابدين رغبتهن
فى الكفاح كتفا الى كتف مع الرجال والذب عن حياض وطنهن
ضد العدو الغاشم الغادر. وقدم الطلبة المصريون الذين يدرسون
فى الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا وايطاليا والنمسا والمانيا
وسائر البلدان طلبا بالسماح لهم ان يعودوا الى وطنهم، لينضموا
الى صفوف المحاربين ضد العدوان. وبدأت فى جميع ارجاء مصر
حملة عفوية لجمع التبرعات للدفاع عن البلاد. وكان كل مصرى،
من كبار الصناعيين والتجار حتى افقر الفلاحين، يريد ان يضرب
بسهمه فى الدفاع المقدس من اجل طرد المعتدين الغاصبين. ولم

يكن الشعب المصري، طوال تاريخه كله، متراصًا مثل هذا التراص.

وتحولت مصر الى معسكر حربي كفاحي، كانت القاهرة قلبه النابض. وقد طوقت القاهرة بالمنشآت الدفاعية، والموانع المضادة للدبابات، والخنادق واعشاش الرشاشات والمدافع. وعلى غرار القاهرة اقام سكان الاسكندرية وبورسعيد والسويس والمدن المصرية الاخرى التحصينات العسكرية. وكانت تغادر القاهرة، طوال ساعات الليل والنهار، قوافل من السيارات او القطارات حاملة الجنود والعتاد، ومتجهة صوب الشمال الشرقي، الى منطقة قناة السويس.

بورسعيد المنيعة

في حياة كل شعب ايام زاخرة بجلائل الاعمال لا يستطيع النسيان ان يعفى عليها ابدا. هذه الايام تضفى على الشعب مجدا مخلدا وعرفان البشرية كلها. والدفاع البطولي الذي كتبته بورسعيد في سفر التاريخ المصري يظل في الذروة من ايام مصر المشهودة.

ففي الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) بدأت القيادة الانكليزية الفرنسية زج قوات الانزال في اراضي منطقة قناة السويس. واختيرت بورسعيد هدفا للضربة الرئيسية. وتقع بورسعيد على ساحل البحر الابيض المتوسط عند بداية مدخل قناة السويس، وهي، لذلك، ذات اهمية استراتيجية خاصة. وقد

انزلت جميع قوى المعتدين لتحقق خطة تطويق بورسعيد واحتلالها. وفى ذات اليوم كابدت بورسعيد اعنف وافظع قصف جوى تعرضت له منذ بدء الهجوم. لقد شنت خمسمئة من طائرات الطيران الانكليزى الفرنسى الغارات على المدينة. وألقيت على المدينة عدة آلاف من القنابل شديدة الانفجار والمحرقة. واستعملت قنابل النابالم، وفى الوقت نفسه كانت بورسعيد تعانى قصف المدافع البحرية تصب عليها القنابل من سفن الاسطول الانكليزى الفرنسى الحربى البحرى. وبعد ان ابادت قوى الشعب والجيش والبوليس المصريين وحدات الانزال الأولى التى القيت من الجو فى ثلاث نقاط من منطقة بورسعيد، وهى بورفؤاد والجبانة ومطار الجمالية، زادت القيادة الانكليزية الفرنسية قصف المدينة حدّة والحاحا. وفى السادس من تشرين الثانى (نوفمبر) القيت وحدات انزال جديدة فى الجنوب من بورسعيد، حيث فصلت المدينة عن مراكز تزويدها بالمياه. وقد وقف جنود الجيش المصرى الذين ايدتهم وحدات البوليس وساندهم المتطوعون من سكان المدينة، فى وجه العدو يقاومونه مقاومة عنيفة. وتحول كل بيت وكل حى من احياء المدينة الى حصن. فمن نوافذ البيوت كانت تنهال على دبابات العدو القنابل المضادة للدبابات. واقيمت المتاريس فى شوارع عديدة. واشترك فى الحرب ضد المعتدين جميع اهالى المدينة تقريبا، من صغيرهم الى كبيرهم. وقد كتب مراسل جريدة «الاهرام» المصرية: «كان الناس يخرجون تحت وابل الرصاص، مستهينين بالموت، لكى يصدوا تقدم دبابات العدو». لقد نهض الى الكفاح الجميع، نساء واطفالا،

شيبا وشبابا. وحتى الاطفال لم يبقوا فى معزل عن المعركة. فالصبى نبيل منصور، فى الثانية عشر من عمره، غامر بحياته واحرق مستودعا من مستودعات المحتلين.

وكانت رحى المعارك تشتد دورانا فى كل ساعة. وقد ذهب لشد ازر المدافعين عن بورسعيد، متطوعون من جميع ارجاء البلاد، منهم عمال وطلبة من القاهرة والاسكندرية ومن مدن مصرية اخرى، وفلاحون من المديريات المجاورة، الغربية والشرقية والمنصورية، وكذلك من انحاء اخرى من البلاد بما فيها مصر العليا. وكان الغزاة يلقون فى تقدمهم مصاعب كبيرة. وقد وجهت القيادة الانكليزية الفرنسية اكثر من مرة طلبا الى محافظ بورسعيد بالاستسلام، لكنها تلقت فى كل مرة ردا حاسما.

وواصل اهالى بورسعيد كفاحهم وجهادهم حتى بعد احتلال المدينة. وكانت قد تأسست بصورة عفوية، فى الساعات الأولى من المعركة فى سبيل بورسعيد «لجنة المقاومة الشعبية»، وكانت هذه اللجنة تتولى قيادة اعمال الوطنيين. والواقع انها نظمت الاشراف على الحياة فى المدينة، واما فى الاحياء العربية فكانت صاحبة الكلمة المسموعة. وقد استجاب السكان الى نداء اللجنة فقاطعوا مقاطعة اجماعية جميع التدابير التى كان يضعها المحتلون. ورفض ستمئة عامل رفضا قاطعا المحاولة التى جرت لاستئنافهم العمل فى مشاريع شركة قناة السويس السابقة. ولم يؤثر فيهم لا الوعد ولا الوعيد، ولا استعمال القوة. ونسج التجار على منوال العمال فاعلنوا مقاطعتهم للغاصبين. واغلقت فى بورسعيد جميع المخازن والحوانيت. وبقيت اوامر القيادة الانكليزية

الفرنسية قصاصة ورق لا اكثر، تلك الاوامر التى حاولت بها القيادة بالتهديد والوعيد ان ترغم التجار واصحاب المخازن على ترك المقاطعة.

وبذلت القيادة الانكليزية الفرنسية جهودا غير قليلة لتفصل بورسعيد عن العالم كله وتضع بينها وبينه حجابا. فقد اصدرت امرا بمصادرة جميع اجهزة الراديو فى المدينة. واخذت تشوش على محطة اذاعة القاهرة. ولكن لجنة المقاومة الشعبية كانت تحيط سكان بورسعيد علما بما يجرى من الحوادث فى العالم. وكانت الايدى الخفية توزع فى جميع ارجاء المدينة، المناشير مكتوبة على الورق العادى الاسمر. ومن هذه المناشير عرف اهالى بورسعيد، فيما عرفوا، ان الجمعية العمومية ايدت طلب الحكومة المصرية بجلاء جميع قوات المعتدين فى الحال. وفى تلك اللحظة ذاتها ظهرت على اطلال البيوت الشعارات الوطنية «لتحى مصر حرة!»، «ايها المحتلون، ارحلوا عن مصرا»، «ليسقط الاستعمار!».

وعلى الرغم من اعلان وقف النار، فقد استمرت المناوشات بين المحتلين والوطنيين المجاهدين من رجال المقاومة، الذين كافحوا ببسالة دفاعا عن سكان المدينة من تعسف المعتدين، ففى السادس عشر من كانون الاول (ديسمبر) دارت فى الشوارع رحى معركة حامية. وقد زجت القيادة الانكليزية الفرنسية ضد سكان المدينة قوات ودبابات، واجتاحت الدبابات الانكليزية شوارع المدينة واطلقت نيرانها على بيوت السكان الآمنين. واستمرت المعركة عدة ساعات. وقد خلقت العمليات النشيطة

التى قام بها الفدائيون من اعضاء حركة المقاومة للمحتلين ظروفا لا تطاق ونشرت الذعر بينهم. واشتعلت الارض لظى تحت اقدام المستعمرين. وفقدت القيادة الانكليزية الفرنسية اعصابها، فكانت تصدر الاوامر تباعا، الواحد بعد الاخر، بشأن اقرار «النظام» فى المدينة، ولكن دون جدوى. فقد امتنع سكان بورسعيد عن الانصياع لاوامر القيادة الانكليزية الفرنسية، وازداد نضالهم حزما من اجل تحرير المدينة.

واضطر الغزاة الغاصبون ان يقلصوا لدرجة كبيرة منطقة احتلالهم فى بورسعيد. وفى الايام الاخيرة التى سبقت رحيلهم لم يبق فى أيديهم سوى منطقة الميناء والاحياء المجاورة لها. وكانت هذه المنطقة كلها مطوقة بسلسلة من الاسلاك الشائكة، كان المعتدون يفصلون بها هذه المنطقة عن سائر اجزاء المدينة. وهكذا وقع المحتلون انفسهم فى حالة تشبه الحصار، نتيجة للعمليات الجريئة الحاسمة التى قام بها الوطنيون، سكان المدينة.

وبقيت مدينة بورسعيد شبه المدمرة، المصبوغة بالدماء، التى احتلها العدو، مدينة حريزة منيعة الجانب.

برابرة

عندما كان العدوان الانكليزى الفرنسى الاسرائيلى على مصر فى ابّانه، وقع فى الغرب حادث طريف للغاية يلفت الانظار. فقد قدم المحامى الفريد زيدل، الوكيل المدافع عن مجرم الحرب النازى المعروف رودولف هس، طلبا الى السكرتير العام لهيئة

الامم المتحدة داغ همرشيلد باطلاق سراح هس من السجن فى الحال. وقد حاول زيدل ان يعزو طلبه ويسنده الى عوامل حقوقية، فقال ان انكلترا وفرنسا اشتركتا فى «مؤامرة لشن حرب عدوانية». ومعلوم ان المادة ٦ –أ من قانون المحكمة العسكرية الدولية فى نورنبيرغ تصف مثل هذا العمل بأنه جريمة حربية. وبالتالى فان الاوساط الحاكمة الانكليزية والفرنسية نفسها تعد من مجرمى الحرب. ويتساءل المحامى زيدل: «هل يمكن ان يكون مجرمو الحرب حكاما لمجرمى حرب؟» انا وان كنا لا تعترينا ذرة من الشك والتردد فى ضرورة استمرار حجز الطاغية النازى وراء القضبان الحديدية، الا انه لا يسعنا فى الوقت ذاته الا نلاحظ فى كلمات محاميه بعض المنطق. فمثلا لا يجوز لنا الا نوافق على وصف زيدل لاعمال انكلترا وفرنسا. ان المعتدين الانكليز والفرنسيين وكذلك اتباعهم الاسرائيليين قد وضعوا انفسهم فى صف واحد مع مجرمى الحرب الهتلريين، وذلك بأعمالهم السوداء التى ارتكبوها فى مصر.

وعدا ذلك، فان هناك بعض المناسبات التى تجاوز فيها المعتدون الانكليز والفرنسيون والاسرائيليون حتى جرائم اشهر الجلادين الهتلريين. فلا يمكن ان نقرأ، دون ان تأخذنا قشعريرة من التقزز، تلك الوثائق العديدة، واقوال شهود العيان، واحاديث الضحايا أنفسهم عن الفظائع الدامية التى اقترفها الغاصبون الانكليز والفرنسيون فى بورسعيد، وعن الجرائم الوحشية التى ارتكبها الاسرائيليون فى شبه جزيرة سيناء وفى قطاع غزة.

ونحن نورد هنا احاديث لصحفيين يمثلون جرائد من مختلف البلدان ومختلف الاتجاهات السياسية، وفى عدادهم صحفيون غربيون تقوم عقائدهم السياسية على اسس الميل العلنى للغرب. وهذه الشهادات تفضح تماما محاولات الغزاة الانكليز والفرنسيين والاسرائيليين اخفاء ما ارتكبوه من جرائم فى مصر. وهذه طائفة من تلك الشهادات:

الصحفى الكندى فرانك لو: «ان ما نراه هنا يفوق كل الفظائع، التى سبق ان سمعنا عنها، او قرأناها فى الصحف».

المراسل الصحفى المصور السويدى انديرسون: «نفذت الى بورسعيد بعد بضع ساعات من اعلان وقف النار، فشاهدت هناك جحيما يعج باللهب والدخان. رأيت اطفالا فى بيوت دمرتها القنابل، يبحثون بين الانقاض عن آبائهم وامهاتهم. ورأيت آباء يرفعون بأيديهم الجريحة المدماة حطام البيوت المدمرة باحثين عن اطفالهم الصرعى. وشاهدت آلاف الجثث بين انقاض بيوت مهدمة سرت اليها النار وتصاعد منها الدخان تقع خلف بعض المستشفيات التى سلمت من القصف. وقد دمرت القنابل اثنين من المستشفيات وابادتهما مع ٩٠٠ مريض كانوا فيهما...

وتجولت بين سكان بورسعيد، واخذت معلومات من الاطباء فى المستشفيات، ومن قائد فرقة المطافىء، ومن رجال ونساء عاديين بسطاء. ورأيت جثث أطفال ونساء خرق الرصاص ظهورهم. فقد اطلق عليهم الرصاص عندما كانوا يركضون طلبا للملجأ وفى منطقة الجمالية قصفت ستة احياء من البيوت الخشبية بالقنابل المحرقة. وخلال الساعتين اللتين امضيتهما هناك، أخرجت من

تحت انقاض الابنية ٢٧٠ جثة. ولا يسعنى ان اضيف الى ذلك شيئا. ويستحيل ان تصور ما رأته عيناى اية كلمات».

مراسل وكالة رويتر للانباء، مايفس: «... هنا كره شديد، وخاصة فى الاحياء المدمرة ـ المنفصلة عن الحىّ الاوروبى الحديث ـ ففى هذه الاحياء ترى جماعات عابسة من الناس فى الشوارع تتمتم مستنزلة اللعنات فى عقاب الدوريات الانكليزية المارة».

مراسل الجريدة الانكليزية «ديلى هيرالد»: «لقد انهيت لتوى جولة فظيعة. ففى كل زاوية تقريبا ارى جثث الموتى... والنساء المعولات النائحات يطفن بين الجثث باحثات عن اقاربهن».

بريدلى، مراسل المجلة الامريكية «نيوزويك»: «بورسعيد هى الآن جرح مقرف صدئ فى فم قناة السويس. فى مقابرها تبعثرت مئات من الاموات الذين لما يقيض لهم قبر يرقدون فيه وردهات المستشفيات تضاء بالشموع، وقد غصت بالجرحى المتأوهين. وتكدست الجثث فى حجرات الاموات حتى بلغت السقف. وانتشرت فى الشوارع الاحجار وفاضت فيها مياه المجارى المدمرة والآبار وكانت بورسعيد من قبل ان تنزل فيها السفن والطائرات القوات البريطانية، قد دمرتها قنابل طائرات الاسطول الجوى الملكى وقصف المدافع من البحر».

وهاكم شاهد عيان آخر.

المراسل الخاص لدار الاذاعة فى موسكو، سيرغى كافيرين ـ عندما وصل الى بورسعيد سجل على الشريط احاديث

سكان المدينة عن الفظائع التى اقترفها المستعمرون الانكليز والفرنسيون. ونحن نورد فحواها فيما يلى:

قالت حميده محمود سلامى وهى تجهش بالبكاء: «كان لى ابن فى الثانية والعشرين من العمر. وقد تزوج قبل ثمانية اشهر وذهب ولدى والسلاح فى يده للدفاع عن الوطن. وعرفنا فيما بعد انه جرح. واختطفه الانكليز، وعذبوه، ثم قطعوا يديه ورجليه، فمات، ورموه فى البحر».

وقال ابراهيم جيد: «فى الحادى والثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) شنت الطائرات الانكليزية والفرنسية غارة عنيفة على بورسعيد. وقتل عدد كبير من المصريين. واستمرت الغارات الجوية ليلا ونهارا اكثر من اسبوع. فتهدمت البيوت وقتل الناس الوادعون. وكان من المستحيل تعداد الضحايا. وبعد ان احتل المعتدون المدينة اخذوا يسطون على الدور وينهبونها وسلبوا الاشياء النفيسة والدراهم، وقتلوا الابرياء، ونهبوا المخازن، واعتدوا على النساء، واعتقلوا المواطنين دون اية جريرة. ولكننا لم نستسلم».

وحتى الآونة الاخيرة كان فى المعتقلات ألوف من المصريين يسومهم الدخلاء الانكليز والفرنسيون سوء العذاب، ويرمون بالرصاص كل من يصفعهم بحقيقتهم او يقف فى وجههم او يحمى الوطنيين ويحمل الجرحى من الشوارع الى المستشفيات.

وتحدث ابراهيم السيد قائلا: «لقد أحرق الانكليز والفرنسيون بيتى، ونهبوا متاعى، وسلبوا دراهمى لأنى انا وآخرين طالبنا بفتح ابواب المسجد. والآن لم يبق عندى شىء سوى همومى».

وقال الامين اقيصر: «عندما نفذت القوات الانكليزية الفرنسية فى المدينة، هدمت بيتى، ونهبت جميع ما املكه، كما هدمت معظم البيوت المجاورة. وكانت ترمى المواطنين برصاص البنادق ـ والرشاشات، وكانت تطلق النار فى جميع الجهات. ولم يكن باستطاعتنا ان نهرب من المدينة. فقد كان يتربص بنا المعتدون الفاشمون، ويطلقون النيران علينا من جميع الاطراف».

وهناك فى قائمة الجرائم الدامية التى ارتكبها المستعمرون جريمة شنعاء ترتعد لها الفرائص. تلك هى الجناية النكراء التى اقترفها طبيب عسكرى بريطانى فى بورسعيد، والتى هزت الرأى العام العالمى. فقد اجرى هذا الطبيب عملية جراحية للشاب المصرى محمد مهران عثمان، الذى اسره الانكليز، فاقتلع عينيه من محجريهما لتركيب قرنيتهما لعسكرى بريطانى جريح. وكان محمد مهران عثمان، وعمره ١٨ عاما، قد جرح اثناء المعارك فى بورسعيد، واختطفه الاعداء واسروه، ووضعوه فى سفينة حربية انكليزية، حيث جرى تخديره. وعندما ثاب الى وعيه، وجد أن عينيه معصوبتان. وانه فقد عينيه. وبقى عثمان بضعة ايام فى المستشفى، ثم تمكن بعد ذلك بمساعدة اصدقائه ان يهرب من هناك، وان يصل الى القاهرة.

وقد صرح الطبيب الانكليزى الذى اقتلع العينين انه اجرى العملية لانها كانت، حسب زعمه، ضرورية يتطلبها الجرح الذى اصيب به الشاب المصرى. ولكن عندما اجرى الكحال القاهرى

المعروف الدكتور علاء الدين بردى، فحصا طبيا دقيقا، لم تظهر فى الجفون او فى الجمجمة أية آثار تدل على اى جرح سابق فى العينين.

هذا ولم يتخلّف عن المستعمرين الانكليز والفرنسيين، أعوانهم البرابرة الاسرائيليون. ففى التصريحين اللذين ادلت بهما الحكومة المصرية فى ٢٠ و ٢٨ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٥٦، وجهت الحكومة المصرية الانظار الى ان القوات الاسرائيلية، قد فرضت فى الاراضى التى تحتلها نظاما ارهابيا ضد السكان العرب، وانها انزلت بسكان العريش العزل، فظائع وحشية وكذلك بالفلسطينيين فى غزة ودير البلح وخان يونس ورفح. وفى رفح والعريش رمى بالرصاص امام أعين ممثلى وكالة غوث اللاجئين الدولية اكثر من خمسين شخصا، وذلك اثناء توزيع المساعدة المرسلة من هيئة الامم المتحدة على اللاجئين. وقد اباد الاسرائيليون ونهبوا اموال السكان، واغتصبوا السيارات الخاصة، وابقوا سكان المناطق المحتلة بدون مواد غذائية، محرومين من المساعدة الطبية. واتبع الاسرائيليون فى تراجعهم خطة «الارض المحروقة»، فكانوا يقلبون بماكنات البولدوزر الطرق المعبدة، ويهدمون السكك الحديدية والجسور، ويشعلون النار فى البيوت والمنشآت.

وقد نظمت دائرة الانباء الخارجية بمصر للصحفيين المصريين والاجانب زيارة لشبه جزيرة سيناء، فى المناطق التى تحررت من الغاصبين الاسرائيليين. وقد شاهد الصحفيون بأنفسهم آثار الفظائع واعمال التخريب التى ارتكبها المعتدون فى الاراضى

المصرية ففى محطة رومانى حبس المعتدون فى بناية المحطة جماعة كبيرة من المصريين، من الناس العزل الآمنين، ثم نسفوا البناية، فأبيد جميع من كان فيها من الناس. وفى طريق القنطرة الى العريش، عثر على اتوبوس كان الغزاة الاسرائيليون قد اطلقوا عليه قنابل النابالم فاحرقوه بركابه الذين كانوا فيه. وعثر كذلك على جثث مصريين دعستهم الدبابات الاسرائيلية وقتلتهم.

نحن لا نجد غير كلمة «البرابرة» وصفا نطلقه على اناس ابتدعوا مثل هذه الاعمال الوحشية القطيعة.

«ارفعوا ايديكم عن مصر!»

لقد اصبح شعور التضامن الفائق بين الشعوب المحبة للسلام فى نضالها من اجل الحرية والاستقلال والسلم، هو الطابع المميز للوضع الدولى المعاصر. وقد نشأت فى الظروف الراهنة امكانية واقعية لدرء خطر الحرب بجهود مشتركة تبذلها الشعوب. وقد اثبتت حوادث مصر ذلك مرة أخرى.

فعلى اثر الهجوم على مصر هبت فى الحال موجة هائلة من السخط الشعبى شملت العالم كله. وتعالت فى ارجاء الارض بأسرها هذه الشعارات المدوية التى غدت اشد الشعارات الحاحا لدى جميع البلدان والشعوب: «اوقفوا العدوان على مصر!»، «يابرابرة، كفوا!»، «ارفعوا ايديكم عن مصر!».

ورصت جميع بلدان الشرق العربى صفوفها مع مصر. فقد كان العدوان الذى شنته انكلترا وفرنسا يهدد، فى حال نجاحه،

كل ما ظفرت به قوى التحرر فى البلاد العربية كافة بالانهيار والنكوص، هذه القوى التى لا تنفك تنمو وتتأيد طوال سنين طويلة من الجهاد والجلاد. وهذا العدوان كان يحمل خطر بعث نظام الاستثمار الاستعمارى والظلم. والبلدان العربية، بنهوضها ونضالها ضد المعتدين، الذين هاجموا مصر، كانت تناضل كذلك فى سبيل استقلالها هى. فعلى اثر مصر، قطعت المملكة العربية السعودية وسورية علاقاتهما الدبلوماسية مع انكلترا وفرنسا. وقطعت الاردن علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، وفى الوقت ذاته صرحت حكومة الاردن رسميا انها لن تسمح لانكلترا باستخدام القواعد الجوية العسكرية الانكليزية فى عمان والمفرق، تلك القواعد التى تتصرف بها انكلترا بموجب معاهدة سنة ١٩٤٨. واعلنت الحكومة الليبية تصريحا مماثلا. وحتى حكومة العراق، التى ربطت بلادها عن طريق حلف بغداد بعجلة الدول الاستعمارية، وجدت نفسها مضطرة تحت ضغط الشعب الى ان تستنكر بشدة عدوان انكلترا وفرنسا على مصر.

وعرضت الدول العربية وفقا لميثاق الضمان الجماعى، مساعدة قواتها المسلحة لمصر فى نضالها ضد المعتدين. واتخذت المملكة العربية السعودية وسورية والاردن وبلدان عربية اخرى تدابير حاسمة للتأثير الاقتصادى فى بلدان المعتدين. فالمملكة العربية السعودية منعت ارسال نفطها الى انكلترا وفرنسا. وفى الرابع من تشرين الثانى (نوفمبر) قام العمال السوريون، تضامنا منهم مع الشعب المصرى المكافح، بنسف محطات ضخ النفط الواقعة على انبوبى النفط اللذين يسيل بواسطتهما نفط العراق

الى مينائى طرابلس وبانياس على ساحل البحر الابيض المتوسط. ونتج عن ذلك ان حرمت انكلترا وفرنسا من مقدار كبير من النفط الذى كان يصل اليهما من الشرق الادنى.

وفى جميع البلدان العربية، فى سورية والمملكة العربية السعودية والاردن ولبنان واليمن والعراق والسودان وليبيا والجزائر وتونس ومراكش، قامت مظاهرات شعبية جبارة. وتميز العهد بقيام حركة تضامن مع مصر، شملت حتى تلك المناطق من العالم العربى، التى كانت تعتبر حتى الآونة الاخيرة «حرما» للمستعمرين، كامارات شبه الجزيرة العربية، الواقعة تحت الحماية البريطانية. ففى عدن اضرم المتظاهرون النار فى ثكنات القوات الانكليزية وفى المؤسسات النفطية، وفى الكويت شبت النيران فى حقول النفط، وفى امارة قطر نشبت اضطرابات عنيفة، وقامت انتفاضة فى البحرين.

وشددت الحوادث فى مصر الميول المعادية للغرب فى جميع البلدان العربية وقوتها لدرجة كبيرة. وقد اظهر مثال مصر بوضوح اية عواقب وخيمة يمكن ان يؤدى اليها استمرار بقاء النفوذ الغربى. فمراسل وكالة رويتر بيتشلير يصف الحالة فى الاردن فى ايام العدوان على مصر بالشكل التالى: «عندما كنا نمر عبر زيرقا ـ القاعدة الرئيسية للجيش العربى، وتقع على بعد ١٧ ميلا من عمان ـ رجمنا الشبان والصبية بالحجارة، واخذوا يصيحون: «ارحلوا الى دياركم، ايها الانكليز الانجاس!»... ويلاحظ الانسان فى الاردن ان العدوان الذى ارتكبه الانكليز والفرنسيون على مصر قد بدأ مزيجا من التعجب والشك ثم ارتفع موجة

عارمة من الحقد والكراهية... والحكومة التى قطعت يوم امس علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، لم تتخذ حتى الآن قرارا بشأن انكلترا، رغم ان الانباء الذائعة تفيد بان معظم اعضاء الوزارة يؤيدون قطع العلاقات». وينبغى القول ان بيتشلير لم يخطئ فى تقديره الميول المعادية لانكلترا. اذ سرعان ما قررت الاردن اعادة النظر فى علاقاتها مع انكلترا. وظهر ان اعادة النظر هذه كانت اوسع مما تصوره بيتشلير. فقد قرر البرلمان الاردنى، وفى اثره الحكومة، الامتناع عن قبول المساعدة المالية الانكليزية، والغاء معاهدة سنة ١٩٤٨ الانكليزية الاردنية الجائرة.

ولم تكن الحوادث فى الاردن الا حلقة واحدة فى سلسلة رد الفعل الذى عم العالم العربى كله. فليبيا اتخذت قرارا بالتعجيل فى اجلاء القوات الانكليزية والفرنسية عن اراضيها. واصدرت سورية قانونا يلغى الاتفاقيات المعقودة سابقا مع الشركات الانكليزية والفرنسية، والتى تمس سيادة البلاد. وفى العراق نشبت حركة شعبية جبارة عارمة من اجل خروج البلاد فى الحال من حلف بغداد الاستعمارى، واقالة العميل الانكليزى نورى السعيد، وانشاء حكومة وطنية حقا، تمارس سياسة تتفق ومصالح العراق ومصالح العرب كلهم.

لقد هزت حوادث مصر هذه البلاد التى كان الاستعمار يعتبرها حصنه الحصين فى الشرق العربى.

ان النضال العنيد الذى خاضه الشعب المصرى ضد المعتدين الانكليز والفرنسيين والاسرائيليين، المسلحين حتى الاشداق والانياب، قد قوبل بأوسع التأييد فى جميع بلدان آسيا وافريقيا.

وهذا مؤتمر باندونغ الذى عقد فى ربيع سنة ١٩٥٥ قد سجل تضامن هذه البلدان تضامنا يقوم على اشتراك مصالحها فى النضال ضد نظام المستعمرات والاستعمار، هذين العدوين اللدودين لشعوب الشرق. لقد تحققت اليوم مبادئ التضامن الأسيوى وطبقت.

ان شعار «ارفعوا ايديكم عن مصر!» سمع داويا فى دلهي وبيكين، وفى رانغون وكابول، وفى جاكارتا وكاراتشي. وصرح الرئيس الاندونيسى سوكارنو قائلا: «ان نضال شعب مصر، هو نضالنا. ان النضال ضد الاستعمار يجب ان يتم بجهود موحدة تبذلها جميع البلدان الذائدة عن الحرية والاستقلال». وقال رئيس وزراء الهند جواهرلال نهرو بمناسبة العدوان الانكليزى الفرنسى الاسرائيلى: «ان البلدان المستقلة فى آسيا وافريقيا لا تطيق صبرا على مثل هذه الاعمال».

وقد تلقت الحكومة المصرية من المنظمات السياسية والاجتماعية ومن الاشخاص فى بلدان آسيا برقيات عديدة يومية تتضمن العزم على ابداء كل المساعدة للشعب المصرى فى نضاله العادل. وقد تقاطرت هذه البرقيات من الهند وبورما واندونيسيا والباكستان واليابان وايران وبلدان عديدة اخرى.

وايد المسلمون فى البلدان الآسيوية تأييدا حارا نداء شيخ الجامع الازهر واعلانه الجهاد ضد المستعمرين.

وايد الاتحاد السوفييتى وسائر بلدان المعسكر الاشتراكى مصر تأييدا قويا. وقد جاء فى التصريح الرسمى الذى نشر فى الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٦ ما يلى: «ان

الحكومة السوفييتية تعتبر ان من الواجب على مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة ان يتخذ، باسم السلام والطمأنينة فى الشرق الأدنى، تدابير عاجلة لوقف الاعمال العدوانية التى تقوم بها انكلترا وفرنسا واسرائيل ضد مصر، ولسحب قوات المتدخلين فى الحال من اراضى مصر». ان موقف حكومة الاتحاد السوفييتى هذا كان يعكس على اتم وجه ميول السوفييتيين. وفى تلك الايام عقد الشغيلة فى جميع ارجاء البلاد الشاسعة اجتماعات طالبوا فيها بلجم المعتدين، واعربوا عن شديد تضامنهم مع الشعب المصرى المجاهد. وفى الأيام الاولى من شهر تشرين الثانى (نوفمبر) قامت فى موسكو امام سفارات بلدان المعتدين مظاهرات اشتركت فيها شبيبة العاصمة والطلبة. وجرت فى الاتحاد السوفييتى حملة ناجحة لجمع التبرعات والأموال لمساعدة سكان مصر المنكوبين بالعدوان. وقد اقتنيت بهذه الاموال كمية كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية والادوية ومواد اخرى، ارسلت الى مصر هدية من الشعب السوفييتى الى الشعب المصرى.

وأيد الشعب الصينى بملايينه الستمئة مصر تأييدا فعالا، فقد عرف هذا الشعب وخبر بنفسه فظائع السياسة الاستعمارية التى تمارسها الدول الغربية. وقد أدلى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية شو آن لاي، بتصريح أعرب فيه عن رأى الشعب الصينى العظيم كله، وقال: «ان حكومة وشعب الصين يؤيدان كلّ التأييد النضال العادل الذى يخوض الشعب المصرى غمراته. يجب على الاستعماريين الانكليز والفرنسيين ان يوقفوا فى الحال، مع اسرائيل، عدوانهم». وقال شو آن لاي: «لا يمكن

السماح أبدا بأى تطاول، مهما يكن، على سيادة مصر وسلامة أراضيها». وقد جرت المظاهرات الشعبية الضخمة اياما عديدة فى جميع انحاء جمهورية الصين الشعبية احتجاجا على العدوان. وفى الثانى من تشرين الثانى (نوفمبر) عقد فى بيكين اجتماع احتجاج حضره ثلاثمئة الف شخص.

وكانت حركة التطوع اعلى مظاهر تضامن الشعوب مع الشعب المصرى المكافح. ففى السادس من تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٥٦ وجهت الحكومة المصرية باسم الشعب نداء الى الناس الطيبين فى العالم كله ان يتطوعوا ويساعدوا مصر بالأسلحة والوسائل الأخرى. وقد لاقى هذا النداء صدى حارا فى عدد كبير من بلدان الشرق والغرب. وابدى عشرات الالوف من المواطنين السوفييتيين رغبتهم فى الذهاب الى مصر متطوعين، ليناضلوا الى جانب الشعب المصرى فى سبيل طرد المعتدين. وكان بينهم عدد كبير من الاحتياطيين، من الطيارين، ورجال الدبابات والمدفعية، الذين اكتسبوا خبرة عسكرية فائقة اثناء الحرب الوطنية العظمى. وفى الحادى عشر من تشرين الثانى (نوفمبر) اعلنت وكالة الانباء السوفييتية، انه اذا واصل المعتدون اعمالهم السوداء، ولم يسحبوا جيوشهم من الاراضى المصرية، فان المتطوعين السوفييتيين سيسمح لهم بالسفر الى مصر. وقد اعرب ٢٥٠٠٠٠ متطوع من جمهورية الصين الشعبية عن رغبتهم فى السفر لمساعدة الشعب المصرى، و ٥٠٠٠٠ متطوع من جمهورية اندونيسيا، وتقدم للتطوع عدد كبير من الهند واليابان، والباكستان وبلدان عديدة أخرى.

كانت حركة المتطوعين انذارا خطيرا للمتدخلين. وكانت تحذيرا جديا كذلك لكل من تحدثه نفسه بالعدوان فى المستقبل، ولكل من ينوى فى وقت ما ان يسير على خطى انكلترا وفرنسا واسرائيل.

وقد قوبل العدوان على مصر باستنكار شديد للغاية حتى فى تلك البلدان، التى شنت حكوماتها العدوان. وكانت النتيجة ان اعمال الحكومتين الانكليزية والفرنسية رافقتها معارضة خطيرة فى الداخل. فقد اتهم حزب العمال حكومة ايدن جهارا بانها اقدمت على «عدوان دنىء لا مبرر له»، وطالب باستقالتها. وكتبت «منتشستر غارديان»: «ان الملايين من الانكليز ساخطون اعمق السخط على السياسة العدوانية التى تسلكها الحكومة». ان شعوب القارات الخمس جميعها طالبت بحزم متعاظم ابداء بهذا الشعار: «ارفعوا ايديكم عن مصر!». والحكم الذى صدر فى هيئة الامم المتحدة على المعتدين جاء نتيجة منطقية لتطور الحوادث.

عزلة المعتدين فى هيئة الامم المتحدة

بعد الهجوم الذى شنته اسرائيل على مصر، دعى مجلس الامن الدولى مباشرة الى عقد جلسة. وعرض على اعضائه قرار للبحث، يطلب وقف العدوان فى الحال وانسحاب قوات العدوان الاسرائيلية من الاراضى المصرية دون ابطاء. وتضمن القرار دعوة الى الامتناع عن استعمال القوة او التهديد باستعمالها فى المنطقة المعنية، وعن كل الوسائل التى لا تتفق مع مبادىء هيئة الامم

المتحدة. وجرى التصويت، فصوت من اجل القرار سبعة من اعضاء مجلس الامن الاحد عشر. وصوتت ضده انكلترا وفرنسا. وباستخدامهما حقهما فى النقض (الفيتو) بصفتهما من اعضاء مجلس الامن الدائمين، فقد احبطتا القرار الذى يعيق تنفيذ المؤامرة الاجرامية ضد مصر. وردا على ذلك طلب عدد من المندوبين دعوة دورة استثنائية للجمعية العمومية. وحاولت انكلترا وفرنسا الحيلولة دون دعوة الجمعية العمومية ودون النظر فى مسألة الهجوم على مصر. الا ان ذلك كان فى غير مقدورهما. اذ ما دام الاقتراح باحالة مسألة من احدى منظمات هيئة الامم المتحدة الى منظمة اخرى هو امر اجرائى، فان اجماع الآراء فى مجلس الامن فى هذه المسألة لم يعد الزاميا. وبالرغم من تصويت انكلترا وفرنسا ضد هذا الاقتراح، فقد اتخذ مجلس الامن قرارا بدعوة هيئة الامم المتحدة الى الاجتماع فى دورة استثنائية للجمعية العمومية.

وانعقدت الدورة الاستثنائية فى ١ تشرين الثانى (نوفمبر) فى الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر بتوقيت نيويورك، فى بناية هيئة الامم المتحدة. وبعد مناقشات عاصفة استمرت عشر ساعات، تكلم خلالها مندوبو بلدان عديدة، معربين عن سخطهم على المعتدين، جرى التصويت على القرار المطالب بوقف النار حالا وسحب القوات. وقد صوتت من اجل هذا القرار ٦٤ دولة، وامتنع ٦ مندوبين عن التصويت، وصوتت ضده ٥ دول، هى انكلترا وفرنسا واسرائيل اللواتى ارتكبن العدوان، واثنين من بلاد الدومينيون البريطانى، ايد مندوباهما اعمال الاسياد الاستعماريين، وهذان البلدان هما استراليا وزيلنده الجديدة.

وهكذا قوبلت اعمال المعتدين منذ بدايتها باستنكار شديد عام فى اوسع هيئة دولية. وفرضت على المعتدين عزلة سياسية اخلاقية. وزاد فى شدة هذه العزلة فيما بعد، قراران آخران اتخذتهما الدورة الاستثنائية فى ٤ و ٧ تشرين الثانى (نوفمبر) يقضيان بوقف النار فورا وسحب القوات المعتدية من مصر دون ابطاء، وقد اقرت هذين القرارين الاغلبية الساحقة من اعضاء هيئة الامم المتحدة. الا ان المعتدين لم يرضخوا، برهة من الزمن، لهذه القرارات وتجاهلوها.

الاتحاد السوفييتى يحذّر

فى الثالث من تشرين الثانى تكلم رئيس وزراء بريطانيا فى مجلس العموم وقال: «ان انكلترا ترفض نداء الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة». وصرح غي موله، رئيس وزراء فرنسا، تصريحا مماثلا. وفى ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) اكدت انكلترا وفرنسا مرة اخرى عدم رغبتهما فى الانصياع لقرارات هيئة الامم المتحدة. وقد تبين ذلك من المذكرة الانكليزية الفرنسية المشتركة التى وجهت الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة همرشيلد. وعلاوة على ذلك، فان هذه المذكرة الانكليزية الفرنسية لم تتطرق الى قرارات الجمعية العمومية، وقد جاء فيها بصراحة، ان انكلترا وفرنسا تعتبران العودة الى الحالة التى كانت قائمة قبل العدوان على مصر «امرا غير مرغوب فيه فى الوقت الحاضر، فضلا عن انه غير ممكن». وكان هذا تحديا سافرا لهيئة الامم المتحدة ولجميع الشعوب المحبة للسلام.

وتلبدت غيوم سوداء فوق سماء العالم منذرة بالخطر. واشتد لهب الحرب التى اوقد نارها المعتدون الانكليز والفرنسيون فى مصر. وواصلت انكلترا وفرنسا واسرائيل قصفها الهمجى للمدن والقرى المصرية الآمنة. وتكاثرت الضحايا فى الارواح، وابيدت قيم كبيرة انشأها كد الشعب المصرى وكدحه.

وأثار امتناع المعتدين، ذلك الامتناع السافر الوقح، عن الرضوخ لقرارات هيئة الامم المتحدة سخطا عميقا لدى الرأى العام العالمى كله. واشتد السخط واستشرى عندما بدأت انكلترا وفرنسا عمليات انزال القوات فى منطقة قناة السويس.

وكان حساب المعتدين واضحا لا لبس فيه. كانت انكلترا وفرنسا تريدان بمناورتهما ومماطلتهما فى تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة ان تحتلا قناة السويس بسرعة، وان تضعا بعد ذلك هيئة الامم المتحدة والرأى العام العالمى امام الامر الواقع. والذى مكن لهما وساعدهما فى مشروعهما هذا، هو الموقف المرائى ذو الوجهين، الذى وقفته الولايات المتحدة الامريكية. لقد قام الوفد الامريكى فى الجمعية العمومية بدور خال من الشرف يتلخص بما يلى: ايد هذا الوفد بالاقوال طلب وقف النار وسحب قوات المعتدين من مصر، الا انه فى الوقت نفسه امتنع عن الاعتراف بان اعمال انكلترا وفرنسا واسرائيل هى اعمال عدوانية. وعدا ذلك فقد اعاقت الولايات المتحدة، بجميع الوسائل، الجمعية العمومية ومجلس الامن، عن اتخاذ قرارات لا تقتصر على تضمينها نداءات الى المعتدين حول حب السلام، نداءات لا يعيرونها اذنا صاغية ولا يستجيبون اليها، بل قرارات تستدرك

اتخاذ تدابير عملية ملموسة، بامكانها ان تضع حدا لعدوان انكلترا وفرنسا واسرائيل الاجرامى على مصر. وقد كتبت جريدة «نيويورك تايمس» تقول: «ان ما اثار قلق واشنطن بوجه خاص، هو امكان ان تتخذ الجمعية قرارا اشد حزما مما كانت تريده الولايات المتحدة الامريكية».

وقد اتضح اكثر فاكثر ان النداءات الكلامية والمعاتبة والنصح لا تفعل فعلها فى المعتدين. ان من يهتم، عن صدق، ويعنى باستقلال الجمهورية المصرية الفتية، ويريد ان يساعد شعبها الذى اصيب ببلية فادحة، لا يمكنه ان يكون عديم الاكتراث بالحالة الناشئة. ولذلك كان من الضرورى ان يلجأ الى اعمال جريئة حاسمة بامكانها ان تعيد الى هيئة الامم المتحدة نفوذها المقوض، وتكبح جماح المعتدين.

وانبرى الاتحاد السوفييتى يعرض فى هذه اللحظة المتأزمة، القيام بمثل هذه الاعمال الحاسمة. فقد طلب الاتحاد السوفييتى انزال العقوبات بالمعتدين، ورائده فى ذلك رعاية مصالح العدالة والسلام. وقدمت الحكومة السوفييتية الى هيئة الامم المتحدة والى الرئيس الامريكى ايزنهاور اقتراحات ملموسة واضحة بهذا الصدد. واقترح الاتحاد السوفييتى، فيما اقترح، ان تستخدم، بالاشتراك مع سائر اعضاء هيئة الامم المتحدة، قواته البحرية الحربية والجوية الحربية للجم المعتدين ووقف الحرب فى مصر. كما بعثت الحكومة السوفييتية فى الوقت ذاته الى حكومات انكلترا وفرنسا واسرائيل رسائل تتضمن اخطر الانذارات الى المعتدين. وقد جاء فى الرسائل: «ان الحكومة السوفييتية مفعمة

عزما على اللجوء الى استخدام القوة، من اجل سحق المعتدين واعادة السلام فى الشرق»:

وفى ٧ تشرين الثانى (نوفمبر) اضطرت انكلترا وفرنسا واسرائيل الى وقف النار فى مصر.

عندما كانت انكلترا وفرنسا واسرائيل تعد العدة للعدوان، وتبنى مشاريعها، لم تكن غافلة عن امكان حدوث رد فعل فى هيئة الامم المتحدة ولدى الرأى العام العالمى. وطبيعى ان تلك الدول كانت على علم بالحركة الواسعة التى ستنبثق فى العالم كله ضد العدوان. ولكن يبدو ان كل ذلك لم يثبط من عزائمها ولم يردعها. كتبت جريدة «نيوزكرونيكل» الانكليزية تقول، ان ايدن، قدم اثناء دفاعه عن ضرورة العمليات المسلحة السريعة، جملة من الحجج، منها: «ان هيئة الامم المتحدة غير قادرة على القيام بعمل»، وتقول الجريدة انه قد بدا فى ذلك الحين ان «امكان حدوث رد فعل روسى شديد كان غير بين، على ما يبدو».

لقد اخطأ الاستراتيجيون الغربيون الحساب.

ما وراء «الستار المجري»

ألم يخطر فى بال الدبلوماسيين الغربيين ان يصلحوا هذا الخطأ ويتلافوه؟

لقد تكونت حالة اصبح العالم كله يرى فيها سحنة الضوارى الاستعماريين الحقيقية. وأقعى منظمو العدوان فى

قفص الاتهام، وكان المدعون تقريبا جميع اعضاء هيئة الأمم المتحدة، وقد اصدرت اكثرية بلدان العالم حكمها على الدول الثلاث وادانتها. وكان استمرار الفضيحة يهدد سمعة الغرب كله بالانهيار. ومن الجهة الاخرى ارتفعت سمعة الاتحاد السوفييتي وازدادت مكانته ازديادا فائقا، خاصة فى الشرق، وذلك بنتيجة العزيمة الماضية التى اظهرها فى النضال ضد المعتدين. ولذلك وضعت الدبلوماسية الغربية نصب أعينها مهمة صرف انظار الرأى العام العالمى، بأية وسيلة كانت، عن الحوادث فى مصر، وان تعيق فى الوقت نفسه نمو وتعزز مكانة الاتحاد السوفييتى الدولية. وأخذت تلك الدبلوماسية تسعى للتوصل الى هدفها هذا بمساعدة الضجة والضوضاء اللتين اقامتهما فى هيئة الامم المتحدة حول المسألة المجرية.

فعندما كان عدوان انكلترا وفرنسا واسرائيل على مصر فى ذروته، دُست فى مجلس الأمن وفى الجمعية العمومية، المسألة المجرية. فهل كانت انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة يدركن، ان هيئة الامم المتحدة ليس لها ولا ينبغى لها ان تنشغل بهذه المسألة؟ انهن كن يدركن ذلك اتم الادراك، وهل يمكن ان يجهلن ذلك؟ ان بحث المسألة المجرية جاء نقضا فظا للمادة الثانية من ميثاق هيئة الامم المتحدة الذى يمنع التدخل فى الشؤون الداخلية لجميع اعضاء هيئة الامم المتحدة. ولم يكن بامكانهن ان يجهلن كذلك انه بنتيجة عدم صلاحية هيئة الامم المتحدة لبحث ما يدعى بالمسألة المجرية، تقوم مناقشات عقيمة لا نهاية لها، لا تؤدى الا الى تردى الوضع السائر نحو الاستقرار

فى المجر. اجل، ان هدف الغرب بالذات هو اثارة مثل هذه المناقشات. وقد اثاروها مناقشات حامية، لم يكن هدفها ليقتصر على تحريض اعداء الثورة فى المجر، وتشويه سمعة الاتحاد السوفييتى. ان بحث المسألة المجرية كان يجب ان يكون ستارا للعدوان فى مصر.

وقد قال وزير خارجية الاتحاد السوفييتى شيبيلوف محذرا: «ان الشعوب لا تغفر لنا اذا اصغينا الى اولئك الذين يريدون عن طريق المضاربات السياسية فيما يدعى «بالمسألة المجرية» ان يصرفوا انتباه هيئة الامم المتحدة عن القضايا الدولية الملحة، التى تتطلب الحل السريع، ومنها بالدرجة الاولى، المسألة الناجمة عن عدوان انكلترا وفرنسا واسرائيل على مصر، لان الوضع هنا، وفى الحال الحاضر، ينطوى على اعظم الاخطار».

وهو كذلك. فبالرغم من ان المعتدين اوقفوا النار، الا ان قواتهم استمرت فى احتلالها للاراضى المصرية. وقد استغلت انكلترا وفرنسا واسرائيل «المسألة المجرية» فى هيئة الامم المتحدة كستار من دخان ونقض القرارات الخاصة بجلاء القوات. واشترطن للرحيل جملة من المطالب منها مثلا «الدليل على تأثير قوات البوليس التابعة لهيئة الامم المتحدة»، وحل المسألة الفلسطينية، وتنظيف قناة السويس، و «تدويلها»، وشروط كثيرة غيرها.

ولكن مناورة المستعمرين هذه قد اصيبت بالفشل الذريع. ففى ٢٣ تشرين الثانى (نوفمبر) عادت الجمعية العمومية، باصرار من واحد وعشرين بلدا اسيويا وافريقيا، الى بحث المسألة المصرية. وقدمت هذه البلدان مشروع قرار يطلب الى انكلترا

وفرنسا واسرائيل ان تنفذ فورا، القرارات السابقة التى اتخذتها الجمعية بشأن سحب قوات المعتدين من الاراضى المصرية. ولم تستطع كل حيل المستعمرين او مماطلاتهم ومناوراتهم ان تتنكب بالجمعية عن انتهاج الطريق القويم، واقر قرار البلدان الآسيوية والافريقية الاحدى والعشرين بثلاثة وستين صوتا. وكما فى المرة السابقة لم يصوت ضد هذا القرار، عدا انكلترا وفرنسا واسرائيل، سوى استراليا وزيلنده الجديدة.

وهكذا جاء بحث المسألة الرئيسية التى واجهتها الجمعية العمومية نصرا سياسيا واخلاقيا احرزته البلدان المناهضة للعدوان.

واضطرت الولايات المتحدة هى الاخرى ان تصوت من اجل الجلاء العاجل. ونقول عرضا ان هناك اعتبارات خاصة توضح سبب الموقف الذى وقفته الولايات المتحدة.

مسؤولية الدبلوماسية النفطية

السياسة هى اوجز تعبير عن الاقتصاد. وهذه الحقيقة ليست ثمرة تكهنات غيبية. انها تنبثق من الواقع العملى، وتثبتها الحياة نفسها. فاذا اردنا النظر فى سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الادنى بدون مراعاة هذه الحقيقة نكون قد حكمنا على انفسنا سلفا بارتكاب الخطأ، خاصة عندما نرى السياسة الامريكية تبدو لأول وهلة مليئة بالتناقضات.

معلوم ان الولايات المتحدة لم تكن، منذ البداية، غريبة عن العدوان الذى اعدته انكلترا وفرنسا ونفذتاه على تغاض من

الولايات المتحدة. وقد سبق ان تحدثنا عن ذلك. لقد ظفر المعتدون بتأييد الولايات المتحدة عن طريق منظمة حلف شمال الاطلسي. فالحقائق التي تشهد باستخدام الطائرات التي تحمل شارة حلف شمال الاطلسي في غير حاجة الى برهان. ولكن القضية لا تقتصر على الطائرات. فقد كتبت الجريدة الانكليزية «الديلي تلغراف اند مورنينغ بوست» في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٦ تقول: «فلنكن صريحين: لم يكن قط باستطاعة انكلترا وفرنسا ان تجرؤوا على القيام بالعمليات في الشرق الادنى، لو لا النظام الدفاعي لحلف شمال الاطلسي». وواضح ان الجريدة تعني التأييد الذي ابدته الولايات المتحدة للمعتدين.

ونحن نرى ايضا ان الولايات المتحدة قد قابلت انكلترا وفرنسا في مجلس الامن، وفي الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، بالصدود فيما يخص المسألة المصرية.

ومضى بعض الوقت، واضطرت انكلترا وفرنسا ان تسحبا من مصر قواتهما، وان تجررا ايضا اذيال الفشل.

لم يمض الا شهر واحد منذ صوتت الولايات المتحدة من اجل وقف العدوان وجلاء قوات التدخل. وفي الخامس من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٧ طالب الرئيس الامريكي الكونغرس تخويله سلطات استثنائية في مسألة ارسال القوات الامريكية الى الشرقين الادنى والاوسط.

كتبت وكالة الانباء الامريكية، اسوشييتيد برس، بصراحة تقول: «عندما تسقط هيبة الانكليز والفرنسيين، يفسح المجال

امام الولايات المتحدة كى تصبح عاملا قويا، ان لم يكن مسيطرا، فى هذه المنطقة».

غير ان الولايات المتحدة، فى بذلها جميع الجهود لازاحة المنافسين الانكليز والفرنسيين من الشرقين الأدنى والاوسط، كانت تلجأ الى سياسة «التوازن» فى كل حادثة معينة، تتعرض خلالها المواقع الاستعمارية فى الشرق الادنى بوجه عام، للمخطر. والولايات المتحدة عارضت وصف هيئة الامم المتحدة لاعمال انكلترا وفرنسا واسرائيل بانها اعمال عدوانية. والولايات المتحدة رفضت الاقتراح السوفييتى بشأن استعمال القوة ضد المعتدين. الولايات المتحدة انبرت مؤيدة ميثاق بغداد العدوانى الذى تصدع وأخذ فى الانهيار تحت ضربات الشعوب، الساخطة على انكلترا، عضو هذا الميثاق، لاعمالها فى مصر. والولايات المتحدة تبذل الجهود للابقاء على المواقع الاستعمارية، وهى التى اشتركت فى المؤامرة على سورية.

وهكذا شهد العالم فى برهة وجيزة نسبيا، كم مرة غيرت فيها السياسة الامريكية شكلها. اجل، شكلها، لا محتواها. ان اسباب هذا التلوّن هى أعمق بكثير من ان تكون مجرد «حب» او «بغض» يتناوبان الولايات المتحدة ويتعاورانها نحو هذا الجانب او ذاك (وينبغى القول ان كثيرين فى الغرب يفسرون تلوّن السياسة الامريكية على هذا النحو بالذات). ان تلك الاسباب تكمن فى اعماق الطبقات الارضية الزاخرة بالنفط فى الشرق الادنى. وتستغل الولايات المتحدة، المغامرة الدامية التى قام بها منافسوها الانكليز والفرنسيون، وما اصابهم من ضعف نتيجة لهذه

المغامرة، وتبذل الجهود، لتوطيد وتوسيع امبراطوريتها النفطية في الشرقين الادنى والاوسط. كتبت جريدة «سنداي تايمس» بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٦: «ان السياسة الامريكية واقعة تحت سيطرة وكلاء شركات النفط، وهدفها يتلخص في احلال النفوذ والمصالح الاقتصادية الامريكية، بصورة تامة محل النفوذ الانكليزي والمصالح الاقتصادية الانكليزية في الشرق الاوسط».

واورد المعلق دريو بيرسون بواشنطن وقائع طريفة حول المسألة التي تهمنا، ادرجها في مقالين نشرا في الجريدة الامريكية «كابيتال تايمس»، وكذلك في بعض الصحف الامريكية الاخرى.

ويظهر دريو بيرسون ان الاحتكارات النفطية هي المسيطرة بالذات على وزارة الخارجية الامريكية، وانها هي التي كانت تسيّر السياسة الخارجية الامريكية في ايام العدوان الانكليزي الفرنسي الاسرائيلي على مصر.

فقد رأس وزارة الخارجية الامريكية في تلك الايام، هربرت هوفر المعروف. وهذا الرجل يدعونه في الولايات المتحدة «بدبلوماسي النفط». وقد بذل كل نشاطه السياسي من البداية حتى النهاية في خدمة مصالح طواغيت النفط الامريكان المعروفين الذين تربطه بهم عرى عائلية ومالية وثيقة. وهوفر هذا هو مدير شركة النفط «يونيون اويل كومباني اوف كاليفورنيا»، المندمجة في الوقت الحاضر بشركة «غالف اويل كوربوريشن»، و ٩٢ بالمئة من النفط الخام العائد للشركة الاخيرة موجود في الشرق الادنى. وهربرت هوفر نفسه لعب في سنة ١٩٥٤ دورا

مشؤوما في قضية الغاء تأميم النفط في ايران. فقد انشئت في ذلك الحين، عن طريق مختلف الدسائس، وبارشاد هوفر، ما يدعى بالشركة العالمية لاستثمار النفط في ايران وبنتيجة ذلك اصبح النفط الايراني من جديد في قبضة الاحتكارات الاجنبية، والامريكية بالدرجة الاولى. وحل محل هربرت هوفر في منصب نائب وزير الخارجية الامريكية، كريستيان هيرتير. وظهر ان هذا الرجل مرتبط كذلك ارتباطا مباشرا بالاحتكارات النفطية، وخاصة بفرع شركة «ستاندارد اويل اوف نيوجرسي» التي تملك ٣٠ بالمئة من اسهم شركة آرامكو، من كبريات الشركات الامريكية العاملة في المملكة العربية السعودية. وهذه الشركات النفطية الامريكية تستثمر مصادر النفط في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وغيرها من البلدان العربية استثمارا وحشيا، وتبتز هذه الشركات الارباح الفاحشة بالملايين، ملتهمة قسما كبيرا من دخل البلدان العربية الوطني. فشركة آرامكو وحدها استلمت من الارباح خلال السنوات الخمس الاخيرة مليارين من الدولارات. وهذا المبلغ يزيد زيادة كبيرة عن باب العائدات في الميزانيات السنوية لجميع البلدان العربية مجتمعة. وقد خصص نشاط وزارة الخارجية الامريكية اثناء العدوان الانكليزي الفرنسي الاسرائيلي على مصر، لتشديد المساعي من اجل زيادة تلك الارباح الطائلة الاسطورية اضعافا مضاعفة، ومن اجل السيطرة على المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية الكبيرة. وذلك النشاط، نشاط وزارة الخارجية الامريكية لم يقتصر على زمن العدوان. ففي اوائل سنة ١٩٥٧ اعلنت الدوائر الحاكمة

الامريكية جهارا ادعاءاتها وحملت الى شعوب الشرق الادنى «هدايا» عيد رأس السنة، «منهب ايزنهاور». فقد طلب الرئيس الامريكى فى رسالته الى الكونغرس، التى شحنها بالتهجم على الاتحاد السوفييتى، ان يسمح له استخدام قوات الولايات المتحدة المسلحة فى الشرق الادنى، فى اية لحظة يراها ضرورية. وطلب الرئيس كذلك زيادة «المساعدة» العسكرية والاقتصادية لبلدان هذه المنطقة. وواضح كل الوضوح ان هناك برنامجا استعماريا جديدا لاستعباد شعوب الشرق الادنى، وان هناك برنامجا جديدا لمضاعفة ارباح احتكارات ما وراء البحار عن طريق ازاحة زميلاتها الاحتكارات الانكليزية والفرنسية.

وعلى ضوء هذا المذهب الامريكى الجديد، تغدو جلية كل الجلاء اثناء الحوادث فى مصر، تلك السياسة التى تستهدف من جهة، قمع الحركة الوطنية التحررية لدى الشعوب العربية، ومن جهة اخرى، اقرار السيطرة التامة للدوائر الاحتكارية الامريكية فى الشرقين الادنى والاوسط.

ان الغاية من «مذهب ايزنهاور» هى ايضا تثبيت سيطر الاحتكارات النفطية. وليس من باب المصادفات ان تطلب الجريدة الامريكية «كابيتال تايمس» «اجراء تحقيق لتعيين درجة مسؤولية الدبلوماسية النفطية» فى الشرق الاوسط وفى افريقيا. وتريد الجريدة ان تعرف هل كانت الحوادث العاصفة فى هذه المنطقة من العالم «نتيجة للاستعمار النفطى»؟

امر غير مألوف، ولكنه حقيقة واقعة، لقد ولد «الاستعمار النفطى» عوزا الى النفط.

كتبت جريدة «كومبا» معترفة: «لقد اعطتنا المغامرة اخر درس: ففى السابق كانت الكارثة العسكرية ضرورية لتعانى البلاد الدمار، اما الآن فيكفى لذلك ان يوقف ارسال النفط».

ان للنفط وزنا كبيرا فى ميزان الطاقة فى انكلترا وفرنسا. ففى فرنسا، مثلا، يؤلف ثلث استهلاك الطاقة كلها. ولكى نعرف المكان الذى يشغله الوقود السائل فى الحياة الاقتصادية فى هذين البلدين يكفى ان نورد الامثال التالية: ان القسم الاعظم من وسائل النقل يتحرك بالبنزين والوقود السائل. و ٤٠ بالمئة من الفولاذ الانكليزى يصهر فى افران تعمل بالنفط. وما يقرب من نصف الزجاج الذى يعد فى انكلترا، يصنع فى افران تستعمل النفط وقودا. ويحرز النفط اهمية كبرى فى صناعة المعادن غيرالحديدية بانكلترا وفرنسا وفى صناعات طرق المعادن المحمية، والخزف، والآجر، والورق. واستهلاك النفط فى هذين البلدين ما يفتأ فى ازدياد.

وتدل الاحصاءات الرسمية على ان النفط المستورد من الشرق الادنى الى هناك خلال السنوات الاخيرة يبلغ ٨٠ بالمئة من جميع النفط الخام المستورد، او ما يساوى ١٠٦ ملايين طن. وان ٦٠ بالمئة من ذلك النفط يصل الى اوروبا الغربية عبر قناة السويس، والباقى ينهب عبر الأنابيب الى ساحل البحر الابيض المتوسط. وان اكبر الانابيب التى يسيل فيها النفط لاوروبا الغربية، هى انابيب نفط الشركة الامريكية تابلاين عبر البلاد

العربية (وتمتد من المملكة العربية السعودية الى البحر الابيض المتوسط، واستيعابها السنوى للنفط، يقرب من ١٥ مليون طن)، وكذلك انابيب شركة النفط الانكليزية المسماة «شركة النفط العراقية»، وهى انابيب كركوك ـ طرابلس وكركوك ـ بانياس. وقد سال من النفط عبر هذين الانبوبين خلال سنة ١٩٥٥ الى اوروبا ثلاثون مليون طن من النفط الخام.

وبنتيجة العدوان الانكليزى الفرنسى الاسرائيلى على مصر تعطلت الحركة فى قناة السويس. وفى اوائل تشرين الثانى (نوفمبر) نسف الوطنيون السوريون انابيب نفط «شركة النفط العراقية». وحرمت انكلترا وفرنسا وبلدان اخرى فى غرب اوروبا من القسم الاعظم من النفط الذى كان يصل اليها عادة من الشرق الادنى.

فهل يوجد مخرج من الحالة الناشئة؟ هناك عدة حلول. ولكن اذا اخذنا برأى الاختصاصيين الغربيين انفسهم، فان جميع هذه الحلول لا تعطى اى اساس للتفاؤل. فأول هذه الحلول، نقل النفط عبر رأس الرجاء الصالح دون قناة السويس. وهذا، على حد قول المجلة الانكليزية «نيوستيتسمن اند نيشن»، يعنى قبل كل شئ زيادة تكاليف النقل ٢٥ الى ٣٠ بالمئة. ومع ذلك، فليس هذا هو كل ما فى الامر. النقل فى هذه الطريق يتطلب توسيع اسطول ناقلات النفط بسرعة، اما مقاييس هذا التوسيع فتظهر لنا من المثل الاتى: لو اعتبرنا طريق رأس الرجاء الصالح طريقا يحل محل السويس، لتطلب الامر فى كل عشر سنوات ان يزداد اسطول ناقلات النفط ضعفين. وكتبت المجلة: «ان من

الممكن ان نتصور تكاليف هذه العملية، ولكن حساب ذلك امر عسير».

والحل، او الشق الثاني، هو شراء النفط الامريكي. ولكن ما عسى ان يعود به هذا الامر على انكلترا وفرنسا؟ قالت جريدة «ليبراسيون» الفرنسية: «ما دام النفط الامريكي اغلى سعرا من نفط الشرق الادنى فاننا سنكون مضطرين الى مجابهة ارتفاع اسعار الوقود فضلا عن ارتفاع اسعار جميع البضائع والمواد الغذائية». وعدا ذلك، فان شراء جميع النفط الضروري لاقتصاد أوروبا الغربية من منطقة الدولار مهمة تفوق الطاقة، اذ لا يوجد لدى بلدان اوروبا الغربية الاحتياطات والارصدة اللازمة من الدولار. وينبغي الى جانب ذلك، ان نأخذ بالحسبان ان طواغيت النفط فيما وراء المحيط مفعمون تصميما على ابتزاز الارباح على حساب المصاعب التي يلاقيها زملاؤهم الاوروبيون، وعلى بيعهم النفط بثلاثة اضعاف قيمته.

ولا يبقى سوى مخرج واحد، هو تحديد الاستهلاك. ولكن الى اين يؤدي ذلك؟ فلنأخذ يوما واحدا من ايام باريس، يوم ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٦، الذي وصفه مراسل تاس. وينبغي القول ان هذا اليوم لم يكن قد ظهرت فيه بعد بصورة بينة وتامة، اثار العوز الى النفط، ومع ذلك فان منظر هذا اليوم جدير بالتأمل.

«اصبح من الصعب في باريس ان نحصل على البنزين، لقد اغلقت معظم مضخات البنزين. والمضخات الدائرة تعطي البنزين

وفق كمية الاستهلاك المحدودة للغاية، أى من ٥ حتى ١٠ ليترات. وقد اعلنوا ان حركة السيارات قد تقلصت فى المدينة مقدار ٤٠ بالمئة. وقد عقد وزير المالية والاقتصاد بول راماديه مؤتمرا صحفيا، اعلن فيه ان من المتوقع فى المستقبل القريب ان ترفع اسعار البنزين. وخاطب الوزير «مشاعر المواطنين» اصحاب السيارات، وناشدهم ان يخفضوا «طواعية» استهلاكهم للبنزين مقدار ٣٠ بالمئة. وقال راماديه: «وفى غير تلك الحالة، فان الحكومة ستضطر الى وقف حركة السيارات بصورة تامة خلال نصف ايام شهر كانون الثانى (يناير)». واعترف الوزير بان «التقنين» فى توزيع الوقود السائل على فروع الصناعة يؤدى الى «تعطيل النشاط الاقتصادى فى فرنسا جزئيا». وفى بورصة باريس استمر فى يوم ١٨ تشرين الثانى هبوط الاسهم بشدة بالنظر الى النقص المحسوس فى المنتوجات النفطية».

ولأغراض التوفير فى الوقود منع فى فرنسا السفر بالسيارات الى المقاطعات المجاورة، وعطلت بعض القطارات. ونتج عن ذلك نقص خطير فى السكر والصابون والفحم الحجرى لتدفئة بيوت السكن. وتهددت البلاد أزمة جدية فى صناعة السيارات التى يعمل فيها نصف مليون عامل، وكذلك الفروع التابعة لها. وهناك كثير من المشاريع والمصانع والمعامل فى فرنسا خفضت العمل، سرحت كثيرا من العمال. وفى انكلترا منذ الاول من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٥٧ خفض تزويد الصناعة بوقود الديزل مقدار ٢٠ بالمئة. ويرى الاقتصاديون ان

ذلك يؤدى الى تخفيض حجم الانتاج العام فى البلاد، والى زيادة البطالة زيادة محسوسة.

ومن يوم الى آخر يزداد الاحساس بتأثير العوز الى النفط فى اقتصاد البلدان المعتدية. وقد كتبت جريدة «الجمهورية»: «ان العرب استطاعوا ان يستخدموا ثرواتهم الطبيعية كانشوطة على عنق الاستعمار». وهذه الكلمات لا تبعد عن الحقيقة.

بعض النتائج

نشر الكاتب الانكليزى توم هوبكينس فى احد اعداد جريدة «نيوز كرونيكل» مقالة تحت عنوان «نصيب انكلترا فى العظمة»، وقد طبع العنوان على صورتين فوتوغرافيتين: على اليسار، رتل من الدبابات، وعلى اليمين، ردهة جلسات هيئة الامم المتحدة.

لقد اعتمدت حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا على ارتال الدبابات. وكان من ذلك أن ارسل الجنود الانكليز والفرسيون الى الارصفة ليركبوا، بنفوس كسيرة، السفن المتوجهة الى البحر الأبيض المتوسط.

ولما لم يعد بامكان الاستعمار تجاهل طلب الشعوب سحب قوات المحتلين من الاراضى المصرية فى الحال، غادر بورسعيد فى ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) اخر جندى انكليزى وفرنسى. وارتفع فوق مباني المؤسسات الحكومية فى المدينة العلم الاخضر

المصرى خفاقا. وبعد ١٨ يوما قدم واحد من ابرز منظمى العدوان على مصر، هو رئيس وزراء بريطانيا ايدن استقالته.

وهكذا كانت نهاية العدوان فى مصر خزيا للمعتدين. وما لنا لا نقول صراحة ان الغرب قد صغر شأنه ولم يعظم فى هذه الطريق. لقد كابد المعتدون هزيمة ساحقة. وقوضت الحرب المراكز الدولية التى كانت لانكلترا وفرنسا، واثارت كراهية الشعوب لهما، والحقت بهما ضررا اقتصاديا، وفرضت عليهما نفقات حربية طائلة وجلبت مصاعب اقتصادية داخلية. وستبقى انكلترا وفرنسا تعانيان وطأة هذه المصاعب خلال زمن طويل جدا.

ان النضال البطولى الذى ناضلته مصر قد اظهر انه لا يمكن فى عصرنا هذا ان يقهر شعب شد عزيمته على الذود عن حريته واستقلاله. ان انتصار مصر قد اثبت مرة اخرى حتمية سقوط النظام الاستعمارى وزواله.

لقد ظهرت اثناء الازمة المصرية عوامل جديدة، لا بد من ان تؤثر تأثيرا جديا فى سير تطور الاحداث الدولية فى المستقبل. اولها: تضامن العالم العربى تضامنا وثيقا لا يقهر. وقد كان هذا التضامن مفاجأة غير منتظرة للمعتدين، الذين بنوا سياستهم على تناقضات اصطناعية يوجدونها بين مختلف البلدان العربية. وظهر ان الوعى النامى عند الامة العربية نموا سريعا، هو اقوى من جميع احابيل المستعمرين وحيلهم. ولا شك ان وحدة العالم العربى سيكون لها فى المستقبل أثر اقوى فى سير الاحداث فى الشرق الادنى. وليس باستطاعة احد ان يتجاهلها، لا انكلترا بخبرتها الاستعمارية، ولا فرنسا بسياستها التى سلكتها

فى شمال افريقيا، كلا ولا الولايات المتحدة مخترعة المذهب المعروف الذى يراد به استعباد البلدان العربية.

والعامل الهام الثانى، الذى بدا بجلاء اثناء الحوادث فى مصر، هو تضامن جميع الشعوب الشرقية المناضلة من اجل استقلالها السياسى والاقتصادى. فعندما اعلن هذا التضامن فى باندونغ، قوبل بكثير من الريبة والشك. ولكن الحوادث فى مصر قد جلت عنه كل الريب. ان وحدة البلدان الآسيوية والافريقية اصبحت حقيقة واقعة. والحوادث فى مصر قد اثبتت ان الجهود المشتركة التى تبذلها جميع البلدان الشرقية هى قوة جبارة بامكانها ان تقف فى وجه الاستعمار وتصده.

والعامل الهام الثالث الذى ظهر اثناء العدوان المسلح على مصر يتلخص بما يلى: لقد برزت بوضوح، قوة بامكانها ان تقوم بدور هام للغاية فى النضال ضد العدوان، ومن اجل السلم والعدالة. تلك هى الصلات المتوطدة والتعاون بين الحركة الوطنية التحررية فى الشرق وبين المعسكر الاشتراكى. ان التأييد القوى، تأييد الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية وبلدان الديموقراطية الشعبية، بامكانه ان يؤثر تأثيرا حاسما فى امر القضاء على نوايا المستعمرين" وهذا ما يثبته مثال مصر.

واخيرا، فان الشعوب العربية استطاعت فى نضالها اثناء الحوادث فى مصر، ان تضرب بنجاح، ولاول مرة فى تاريخها، حصارا اقتصاديا على الاستعمار. لقد اعتدنا ان

نسمع بالحصار الاقتصادى كاداة تستخدمها الدول الاستعمارية المتطورة، لمكافحة الحركة التحررية فى البلدان الضعيفة التطور. اما الآن فقد اخذت البلدان الشرقية تشهر على الاستعماريين السلاح ذاته.

لقد احرز الشعب المصرى، وشعوب العالم كلها، نصرا مبينا، نصرا يصعب تقدير أهميته حق قدرها. لقد ذادت الشعوب عن حقها فى السلام.

محتويات

Е. Примаков и Р. Арутюнов

ВООРУЖЕННАЯ АГРЕССИЯ
ПРОТИВ ЕГИПТА